هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

CAPITAL MARKETS AUTHORITY

التقرير السنوي ٢٠١٨

www.cma.gov.lb

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية

للسنة السادسة على التوالي، تصدر هيئة الأسواق المالية تقريرها السنوي الّذي يوجز ما تمّ إنجازه طيلة عام ٢٠١٨ محلياً وعربياً ودوليًا.

على الصعيد المحلّي، تميّز عام ٢٠١٨ بتطوّر بارز يُعَوّل عليه القطاع، نظراً لما يحمل في طيّاته من توقّعات لا بدّ أن تتبلور نتائج ملموسة تساهم في تذليل العقبات الّتي ما زالت تواجه البلاد.

فقد أطلقت الهيئة في كانون الأول ٢٠١٨ دفتر الشروط المتعلق بالترخيص لمنصة التداول الإلكتروني الّتي يُتوقع أن يبدأ العمل بها في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. منحت رخصة إنشاء المنصة لمجموعة بنك عوده وAthex Group بعد نيل هذه المجموعة النقاط الأعلى بحسب المعايير المحددة مسبقاً ضمن دفتر الشروط. التزمت هذه المجموعة بتأسيس شركة لا يقل رأسمالها عن ٢٠ مليون دولار كما تعهّدت تأمين سيولة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار كصانع سوق أي market maker مما يساهم في إيجاد عرض وطلب دائمين على المنصة.

وفي ظلّ هذا الاستحقاق، تكون الهيئة قد أطلقت مشروعاً يحاكي متطلبات السوق اللبناني في ظل التحديات المتزايدة، وذلك عبر تأمين القدرة على التمويل بكلفة منخفضة من خلال التداول في أدوات جديدة من نوعها في لبنان وأخرى غير متاحة حالياً في بورصة بيروت، ممّا سيساهم في تعزيز ريادة الأسواق المالية وتوسيع عدد المتداولين وخلق سيولة إضافية. هذه العوامل مجتمعة سوف تمنح المستثمر اللبناني والأجنبي القدرة على التداول في سوق متطور يرتكز على أحدث المعايير الدولية.

وفي إطار السعي إلى خلق التوازن في النظام المالي ما بين القطاع المصرفي والأسواق المالية من حيث القدرة على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تعزيز الاقتصاد، سوف تساهم المنصة في تأمين مصدر إضافي لتمويل القطاعات الإنتاجية اللبنانية، فضلاً عن دورها في رسملة الشركات، وذلك إما عبر الاكتتاب العام في أسهمها أو من خلال تسنيد إيراداتها، إضافةً الى إمكانية تحويل جزء من ديونها إلى سندات تملك (Equities)، مما يساهم في تخفيض نسبة مديونية القطاع الخاص.

على الصعيدين التنظيمي والرقابي، تابعت الهيئة عام ٢٠١٨ عملها من ناحية تشديد الرقابة والإشراف على الأسواق المالية ووضع الأطر والآليات لتطويرها، في ظل ما يشهده لبنان ومحيطه من تحديات. ومع إطلاق نظام هيئات الاستثمار الجماعي Collective Investment Schemes، نتطلع الى تأسيس صناديق استثمار جماعية تُعنى بتمويل قطاعات إنتاجية واقتصادية مهمة ومنها القطاع العقاري، بحيث نشهد عرضاً وطلباً لأسهم في صناديق عقارية يتم التداول بها على السوق الثانوي، مما يؤمن سيولة أكبر للقطاع ويعيد إحياءه.

أما على الصعيد العربي، فقد ترأس لبنان ممثلاً بهيئة الأسواق المالية عام ٢٠١٨ اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، حيث تابع تطبيق الخطة الاستراتيجية للاتحاد التي وضعت قيد التنفيذ عام ٢٠١٥ حين كان لبنان رئيس اللجنة المكلفة وضع المخطط الاستراتيجي للأسواق المالية العربية ٢٠١٦–٢٠٢٠.

وخلال فترة ترؤسنا للاتحاد عام ٢٠١٨، استكملت هيئة الأسواق المالية اللبنانية، بالتعاون مع نظيراتها العربية، العمل في مجالات عدة تتعلق بمواجهة المخاطر والجرائم الالكترونية وتعزيز البنية المالية التحتية وتطبيق المبادئ الدولية في أنظمة الأسواق المالية، فضلاً عن وضع قواعد ومبادئ عامة تتعلق بالإصدارات الأولية والإدراج وكذلك إصدار قواعد عامة للإفصاح عن التداول بناء على معلومات مميزة غير معلنة Insider Trading.

وتأكيداً على الثقة الدولية بقطاع الأسواق المالية في لبنان ودور الهيئة في تعزيز الأسواق المالية اللبنانية وانفتاحها، نجحت الهيئة في استضافة المؤتمر الدولي السنوي الرابع عشر للبورصات العالمية «World Exchange Congress 2019» والذي شكّل منصّة دولية جمعت ممثّلين عن كبرى البورصات العالمية والهيئات الرقابية وغرف المقاصّة ومتخصّصين في مجال التكنولوجيا الرقمية لمناقشة أحدث التقنيات والاتجاهات العالمية في الأسواق المالية. ووفقاً للمنظّمين، فقد اعتبر المؤتمر المنعقد في بيروت الأنجح خاصة من حيث المشاركة والحضور الدولي من أكثر من ٦٠ دولة مقارنة بنسخه السابقة.

وفي الختام، لا يسعني إلاّ أن أتوجه بالشكر الى جميع المستخدمين لدى هيئة الأسواق المالية على تضافر جهودهم ودورهم الفاعل في ظل التحديات اليومية التي يشهدها الاقتصاد اللبناني والأسواق الناشئة دولياً، إذ لي ملء الثقة بأن التقدّم الّذي أحرزته الهيئة عبر فريق عمل متكافئ، من أجل توفير الأسس السليمة والعادلة لحماية حقوق المستثمرين، إنّما هو خطوة مهمة على درب الارتقاء بأداء الهيئة والوصول بها إلى مصاف الهيئات الرقابية الدولية.

مع أصدق تمنياتي،

رياض سلامه
رئيس هيئة الأسواق المالية
حاكم مصرف لبنان

رؤيتنا ومهمتنا

رؤيتنا

إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً للاقتصاد الوطني.

مهمّتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطوّرها بما يتناسب مع التغيرات وأفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الاستثمارية العادلة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار من خلال تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسّهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنية.
- رفع مستوى الوعي الاستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي القطاعات الإنتاجية كافة.

فهرس المحتويات

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية ٢

الفصل الأول: هيئة الأسواق المالية ١٠
قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية ١٠
مجلس الإدارة ١١
المهام الأساسية لهيئة الأسواق الماليّة ١٢

الفصل الثاني: أهم أنشطة العام ٢٠١٨ ١٦
إطلاق استدراج عروض منصة التداول الالكتروني ١٨
أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي ١٩
أعمال الهيئة على المستوى الإداري ٢٨
تنظيم ورعاية المؤتمرات ٣٣
التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية ٣٥
مالية هيئة الأسواق ٣٩

الفصل الثالث: حركة الأسواق المالية في لبنان ٤٢
أداء بورصة بيروت ٤٢
الصناديق والأدوات المالية ٤٦

الفصل الرابع: التطلعات للعام ٢٠١٩ ٥٤

الفصل الخامس: هيئة الأسواق المالية، ما هي؟ ٥٨
الهيكل التنظيمي للهيئة ٥٨
المؤسّسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة ٦٠

الفصل الأول

هيئة الأسواق المالية

الفصل الأول
هيئة الأسواق المالية

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية

أقرّ مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ القانون رقم ١٦١ المتعلّق بإنشاء هيئة الأسواق الماليّة وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ولا تخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام.

تطمح هيئة الأسواق المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة، وحماية الادخار الموظّف في الأدوات المالية. وفي هذا السياق، يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على تقليص مخاطر النظام في الأسواق المالية من خلال إرساء ثقافة تتمحور حول تأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. كما يحدّد القانون ١٦١ آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها ومنها الترخيص لبورصات جديدة تساهم في خلق السيولة المطلوبة لتفعيل أسواق رأس المال في لبنان.

إنّ الرؤية التي يتمحور حولها عمل الهيئة تنطلق من أهمية إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية. فتطور الأسواق المالية ينعكس بشكل مباشر على تطور معدل النمو في الاقتصاد، مما ينعكس ايجاباً على حركة الرساميل ومعدل البطالة، نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد للقطاع الخاص وتوجيه الادّخار العام في الاقتصاد نحو الاستثمارات الملائمة.

وعليه، يحدد القانون آلية لمحاسبة ومعاقبة المخلّين بأحكامه من خلال الأطر القانونية التي نص عليها، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية التي سيتم تأسيسها بعد إجراء التعيينات اللازمة من الحكومة اللبنانية ضمن الآلية المقترحة في قانون الأسواق المالية رقم ١٦١.

كما يجيز القانون رقم ١٦١ للهيئة إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بالأسواق المالية كافة خاصةً ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل الأسواق المالية وتطورها، كما وأنظمة ونشاطات البورصات المرخصة في لبنان، وذلك في إطار رسم سياسيات جديدة قد يكون لها تأثير على أداء الأسواق المالية اللبنانية وقدرة استقطاب المستثمرين.

> تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية ولا تخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام

مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. وتنقسم عضوية المجلس الى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشؤون المصرفيّة والماليّة، وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير عام وزارة المالية، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

يتألف مجلس الهيئة من

رياض سلامه	حاكم مصرف لبنان	رئيس	ينوب عنه نائب الحاكم الأول لمصرف لبنان (السيد رائد شرف الدين عام ٢٠١٨)
فراس صفي الدين	خبير في شؤون الأسواق المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	نائب رئيس الهيئة في العام ٢٠١٨
سامي صليبا	خبير في الشؤون المصرفية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
فادي فقيه	خبير في الشؤون المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
الان بيفاني	مدير عام وزارة المالية	عضو غير متفرغ	
عليا عباس	مدير عام وزارة الاقتصاد	عضو غير متفرغ	
سمير حمود	رئيس لجنة الرقابة على المصارف	عضو غير متفرغ	

المهام الأساسية لهيئة الأسواق الماليّة

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الاطّلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الّذين يوزّعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الّذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات الماليّة والسهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنية.

تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- الترخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- الترخيص لشركات التقييم المالي [Financial Rating Agencies] وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسنيد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية.
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات.

الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام القانون ١٦١ وللأنظمة المتخذة تطبيقا له.

الفصل الثاني

أهم أنشطة العام ٢٠١٨

الفصل الثاني
أهم أنشطة العام ٢٠١٨

منذ تأسيسها، اتخذت هيئة الأسواق المالية مهمة الحفاظ على استقرار أسواق المال في لبنان في ظل التحديات المتلاحقة والمتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، وهي اليوم، من دون أن تألو أيّ جهد، تتابع أعمالها في مصلحة تفعيل الدورة الاقتصادية وتطوير الأسواق المالية التي تعتبر من الركائز الأساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

جاهدة هيئة الأسواق المالية تعمل للوصول الى أعلى مستوى تنظيمي ورقابي على السوق، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين قائمة على مبدأ العدالة والشفافية والنزاهة في ظل أفضل الممارسات الدولية. فالهيئة التي انضمت كعضو مشارك في المنظمة الدولية IOSCO منذ العام ٢٠١٦، تسعى دائماً لتعزيز قدراتها التنظيمية والرقابية ولتبادل الخبرات وتحديد خريطة طريق لتطوير الأسواق المالية في لبنان وذلك من خلال خطة عمل وضعتها مع أخصائيين من البنك الدولي.

وفي إطار تطوير عملها، وقّعت الهيئة مذكرات تفاهم مع جهات ومؤسسات رديفة في دول أخرى من أجل إرساء آليات العمل المشترك في مجال أنشطة الأوراق المالية وتعزيز أواصر التعاون بين الجمعيات المعنية. وقد سعت الهيئة الى تحقيق أفضل السبل لحماية حقوق المستثمرين والحد من الممارسات غير القانونية في سوق رأس المال، كما أصدرت الهيئة مجموعة أنظمة تطبيقية مبنية على أفضل المعايير الدولية عززت من قدرتها على تنظيم ورقابة الأسواق والعاملين فيها.

فمن ضمن التعاون المستمر بين هيئة الأسواق المالية اللبنانية ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأميركية U.S. Securities and Exchange Commission SEC، والتي تعتبر من أكثر الهيئات تطوراً في العالم نظراً إلى حجم أسواق المال الأميركية وتعقيدها، نظمت الهيئة ورشة عمل متخصصة لتعزيز الأداء الرقابي لديها وذلك بالتعاون مع الـ SEC وبرعاية رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه وحضور أخصائيين دوليين في مجال الرقابة على الأسواق المالية.

وفي إطار سعيها إلى تطوير مستوى تبادل الخبرات والتقنيات العلمية مع مؤسسات رقابية دولية أخرى، قامت هيئة الأسواق المالية اللبنانية مؤخراً بالتواصل مع هيئة تداول السلع الآجلة Commodity Futures Trading Commission CFTC لتأسيس آلية تعاون لإطلاق وتطوير سوق المشتقات المالية والعقود الآجلة (المستقبلية) وخيارات الأسهم وغيرها من الأدوات المالية المتطورة وذلك تحضيراً للتداول بها على منصة التداول الالكتروني في لبنان.

أما على صعيد حماية وتثقيف المستثمر، وبهدف تطوير الأسواق المالية وتعزيز شروط تأمين أسواق مالية شفافة حماية للمستثمر ولعامل الاستثمار معاً، انضم لبنان إلى مجموعة الأسبوع الدولي للمستثمر لدى منظمة الـ IOSCO عام ٢٠١٨، حيث كان اللقاء الدولي الأول حول «الأسبوع العالمي للمستثمر» في بيروت خلال شهر تشرين الأول والذي نظمته الهيئة بالاشتراك مع معهد التمويل والحوكمة في المعهد العالي للأعمال ESA ، بحضور مسؤولين رفيعي المستوى في مجال المال والأعمال.

وفي إطار سياسة الهيئة المرتكزة على تفعيل التعاون على المستوى العربي في ما خص توعية الشركات والمؤسسات والمستثمرين، ترأس رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للعام ٢٠١٨–٢٠١٩، متمماً دور الهيئة في تطبيق الرؤية الاستراتيجية للأسواق المالية العربية ٢٠١٦–٢٠٢٠.

دولياً، وخلال مشاركة الهيئة في الدورة السنوية السابعة عشرة للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية IFREFI التي انعقدت في العاصمة الرومانية بوخارست، تم انتخاب عضو مجلس الإدارة التنفيذي في هيئة الاسواق المالية الأستاذ سامي صليبا رئيساً للمنظمة لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

أما خلال المؤتمر الدولي الـ ٤٣ للمنظمة الدولية لهيئات اسواق المال IOSCO في بودابست، المجر الذي بحث دور التكنولوجيا في أسواق المال والعملات الرقمية ووضع أنظمة شاملة لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، فقد كان لمجلس الهيئة مواكبة حثيثة لمقررات المؤتمر من حيث تطوير الآليات والسياسات الموضوعة لحماية الأنظمة والبيانات في لبنان.

من جهة ثانية، وفي إطار متابعة العمل على تطبيق «خريطة طريق تطوير الأسواق المالية في لبنان»، زار وفد من البنك الدولي هيئة الأسواق المالية والتقى على مدى أسبوع الهيئات الاقتصادية اللبنانية وعدداً من المسؤولين في القطاع الخاص وهيئة الأسواق، حيث تداول الوفد مع المعنيين في التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها لبنان والفرص المتاحة لدعم القطاع الخاص عبر تطوير الأسواق وتأمين فرص تمويل طويلة الأمد في الأسواق المالية.

وتنفيذاً لرؤية الهيئة الآيلة إلى توسيع مجال عملها وعلاقاتها الدولية، شارك وفد من الهيئة في مؤتمر البورصات العالمية الذي أقيم في سلطنة عمان في شباط ٢٠١٨، حيث تم الإعلان عن استضافة بيروت لهذا المؤتمر العالمي بنسخته الرابعة عشرة في العام ٢٠١٩.

إطلاق استدراج عروض منصة التداول الالكتروني

استناداً للمادة السادسة والخمسين من القانون رقم ١٦١، على الحكومة اللبنانية تحويل «بورصة بيروت» خلال مهلة سنة من تاريخ مباشرة مجلس «هيئة الأسواق» مهامه، إلى شركة مغفلة لبنانية تؤسس في بيروت وتحمل تسمية «بورصة بيروت ش.م.ل.» وتنتقل إليها حكماً وتلقائياً حقوق وموجبات وأنشطة «بورصة بيروت» المنحلة كافة بما فيه جميع العقود والاتفاقيات مع الغير ومع الأجراء والمستخدمين والاستشاريين. ويتم التفرغ الكلي عن أسهم بورصة بيروت ش.م.ل. خلال مدة سنة على تأسيسها وذلك لصالح الغير من القطاع الخاص.

وبعد انقضاء المهلة المنصوص عنها في قانون الأسواق المالية، وبعد صدور المرسوم رقم ١٤٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٩ والذي ينص على إنشاء شركة مغفلة لبنانية بإسم «بورصة بيروت ش.م.ل.»، لم تشهد عملية خصخصة بورصة بيروت أي تطور. لذلك، ونظراً للمديونية المرتفعة لدى القطاع الخاص، والتي تجاوزت الناتج المحلي اللبناني بقدر ضئيل، ارتأت هيئة الأسواق المالية ضرورة إطلاق دفتر شروط متعلق بتأسيس منصة تداول إلكتروني تساهم في خلق الثقة المطلوبة، وتعزيز ثقافة التداول على الأسهم والصناديق في السوق الثانوية.

وقد أعلن رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه عن مشروع إطلاق منصة تداول الكترونية لتأمين السيولة التي من شأنها أن تخدم قطاعات كثيرة عبر التواصل بين الشركات اللبنانية والمستثمرين الأجانب واللبنانيين في الداخل والخارج مما يمكنها من استقطاب أموال تساهم في نمو مؤسسات القطاع الخاص في لبنان وتحريك العجلة الاقتصادية. وتهدف الهيئة عبر مشروع إطلاق المنصة إلى تفعيل دور الأسواق في تمويل ورسملة الشركات التجارية بدلاً من الاعتماد حصراً على المصارف مما يساهم في خفض كلفة رأس المال على الشركات.

وتأتي هذه الخطوة لتفعيل أسس الاندماج في البيئة العالمية الجديدة وتأسيس تعاون وثيق بين القطاع المالي وقطاع المعرفة الرقمية، إذ أن سوق التداول الإلكتروني من شأنه أن يوفّر للمتعاملين في لبنان والأسواق المالية سيولة سوف تساهم في استقطاب رؤوس أموال من الخارج.

يذكر أنّ هيئة الأسواق المالية كانت قد أطلقت رسمياً في ٥ كانون الأول ٢٠١٨ عملية استدراج العروض لدفتر الشروط المتعلق بترخيص منصة التداول الإلكتروني.

على المستوى التنظيمي والرقابي

شارك أعضاء هيئة الأسواق المالية في عدد من الاجتماعات التي عقدتها منظمات دولية مختلفة كان الهدف منها إرساء مفاهيم تتعلق بأفضل القواعد والأسس المطلوبة لتنظيم عملية إطلاق منصة التداول الإلكتروني.

وبناءً على اللقاءات التي عقدها أعضاء الهيئة مع عدد من المسؤولين في شركات مشغلة لبورصات مختصة في إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنها سوق الاستثمارات البديلة AIM التابعة لبورصة لندن London Stock Exchange، وضعت الهيئة اللمسات الأخيرة على عملية تطوير منصة التداول الإلكتروني والآليات المتبعة لتسيير عملها خاصةً فيما يتعلق بتطوير برامج تساهم في دعم الشركات اللبنانية التي ترغب في إدراج أسهمها على المنصة.

وفي هذا الإطار، ودعماً للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ساهمت الهيئة في رعاية اطلاق برنامج «ELITE» في لبنان الذي تقدمه مجموعة اليافي اللبنانية بالتعاون مع المعهد العالي للأعمال ESA وذلك لمساعدة الشركات اللبنانية خصوصاً الصغيرة والمتوسطة الحجم منها على تطوير وتحسين بنيتها الإدارية من ناحية تفعيل الحوكمة الرشيدة ومساندتها في تحسين قدراتها على جذب الاستثمارات والتمويل، وتحضيرها لأي عملية إدراج مرتقبة. وبهذا يكون لبنان البلد الأول في الشرق الأوسط الّذي تبنى رسمياً هذا البرنامج عبر دعم هيئة الأسواق المالية له.

الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة عام ٢٠١٨

أطلقت الهيئة رسمياً في العام ٢٠١٨ النظام الخاص بهيئات الاستثمار الجماعي سلسلة ٨٠٠٠. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم عملية إنشاء، وترخيص، وطرح وإدارة هيئات استثمار جماعي والأنشطة المرتبطة بها في لبنان، وإلى تحديد المتطلبات التي ترعى عمل مدراء هيئات الاستثمار الجماعي، وهيئات الاستثمار الجماعي والمؤسسات المرخصة.

نبذة عن الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة خلال الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨

نظام سلوكيات العمل في الأسواق
Business Conduct
سلسلة ٣٠٠٠،
تشرين الثاني ٢٠١٦

تكمن أهمية نظام سلوكيات العمل في تحديد السلوك المتبع لدى المؤسسات والذي من شأنه تعزيز القدرة على حماية المستثمرين، وضمان عمل المؤسسات المرخص لها بنزاهة، ضمن آليات الإدارة السليمة والرقابة الفعالة. ويحدد النظام أيضا قواعد تعامل المؤسسات مع أموال وأصول الزبائن، كما يحدد المتطلبات اللازمة للإفصاح عن بعض التغييرات والأحداث لهيئة الأسواق المالية.

نظام سلوكيات السوق
Market Conduct
سلسلة ٤٠٠٠،
تشرين الثاني ٢٠١٦

يشير هذا النظام إلى معايير السلوك المطبقة على التداول من قبل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية. يعتبر هذا النظام بالغ الأهمية لسلامة عمل السوق، خاصة من ناحية تأمين أسواق عادلة وفعالة للتداول في الأوراق المالية في لبنان.

نظام الترخيص والتسجيل
Licensing and Registration
سلسلة ٢٠٠٠،
كانون الثاني ٢٠١٧

يهدف هذا النظام الصادر عن مجلس إدارة الهيئة الى تنظيم عمل المؤسسات العاملة في الأوراق المالية وترخيصه من قبل هيئة الأسواق المالية كما نص عليه القانون ٢٠١١/١٦١. وعلى غرار العمل المصرفي، تكمن أهمية « الترخيص والتسجيل » في حماية العملاء وضمان سلامة ومتانة المؤسسات الناشطة في أسواق رأس المال، بحيث تخضع المؤسسات المرخص لها لرقابة مستمرة من قبل الهيئة.

نظام عرض الادوات المالية على الجمهور
Offers of Securities

سلسلة ٦٠٠٠،
آب ٢٠١٧

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات الخاصة بعرض الأدوات المالية المقدّمة للجمهور في لبنان، وتحديد أنواع عروض الأدوات المالية المعفية من المتطلبات المفروضة على العرض العام، وتحديد المتطلبات لتقديم عرض معفي ل أدوات المالية.

نظام قواعد الإدراج
Listing Rules

سلسلة ٧٠٠٠،
لم يصدر رسمياً بعد

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات اللازمة للمصدر لطلب إدراج أدوات مالية في لبنان، وتحديد المتطلبات للحفاظ على إدراج الأدوات المالية، ومتطلبات الحفاظ على الأسس السليمة لحوكمة الشركات من قبل المصدرين المدرجين.

نظام هيئات الاستثمار الجماعي
Collective Investment Scheme

سلسلة ٨٠٠٠،

يشمل هذا النظام إنشاء وتشغيل هيئات الاستثمار الجماعي بما في ذلك هيئات استثمار إسلامية في لبنان بموجب القانون رقم ٧٠٦ غير أنه لا يشمل استخدام هيئات الاستثمار الجماعي لغرض التسنيد بموجب القانون ٧٠٥، نظراً إلى أنه قانون منفصل يستخدم شكل الصندوق المشترك لأغراض أخرى. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم عملية إقامة، وترخيص، وطرح وإدارة هيئات الاستثمار الجماعي والأنشطة المرافقة لها في لبنان، وإلى تحديد المتطلبات التي ترعى عمل مدراء هيئات الاستثمار الجماعي، وودعاء هيئات الاستثمار الجماعي ووكلاء التوزيع المعتمدين.

على المستوى التنظيمي، فقد تابعت الهيئة في العام ٢٠١٨ عملية إعادة تنظيم القرارات الصادرة من المجلس وصياغتها لتتناسب مع الأنظمة التطبيقية التي أصدرتها تباعاً منذ العام ٢٠١٥، بحيث يصبح لكل عمل متعلق بالأسواق المالية مرجع قانوني من ضمن إحدى الأنظمة التطبيقية الستة الصادرة عن هيئة الأسواق المالية.

قرار	المضمون
٢٦	لائحة تحدد اسماء مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول
٢٨	شطب اسم فرست كابيتال أند ترست ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية

كما صدر عن مجلس الهيئة إعلامات خاصة بإدراج مؤسسات وشطب أخرى عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية.

مؤسسات الوساطة المالية المدرجة	مؤسسات الوساطة المالية التي تم شطبها
أر.أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل	بيريتوس كابيتال ش.م.ل
كابيتال أي ش.م.ل	أكسيس كابيتال ش.م.ل
أمانة كابيتال ش.م.ل	فرست كابيتال أند ترست ش.م.ل.

وعملاً بقرار توحيد الأنظمة، صدر عن مجلس الهيئة في العام ٢٠١٨ إثنان وعشرون إعلاما للجمهور تمّ بموجبها إلغاء عدد من القرارات السابقة، إضافةً الى تعديل كل من أنظمة عرض الأدوات المالية، وقواعد العمل والترخيص والتسجيل، إضافة إلى تنظيم عمل المؤسسات المرخصة وعمل الأسواق المالية اللبنانية وحماية المستثمر.

فبناءً على الإعلام رقم ٣٠ منعت الهيئة المؤسسات المرخصة من إصدار النقود الإلكترونية وتسويقها والتداول بها، كما حذرت الجمهور من شراء تلك النقود وحيازتها واستعمالها نظراً للمخاطر التي قد تنتج عن ذلك. أما بالنسبة الى المهام المنظمة والتي وجب تسجيلها لدى الهيئة، فأضاف الإعلام رقم ٣٥ مهمة «مسؤول وحدة التدقيق الداخلي» وحددت له الامتحانات التالية للتسجيل: امتحان في الأدوات المالية، امتحان في المشتقات المالية، امتحان في قواعد وسلوكيات العمل.

وبناء على تعريف الهيئة، فإن «مسؤول وحدة التدقيق الداخلي» هو الشخص المسؤول عن مراقبة مدى ملائمة وفعالية النظم والضوابط الرقابية لدى المؤسسة المرخصة وعن تقييم وسائل الرقابة الداخلية وسياسة وإجراءات إدارة المخاطر كما وعن مراجعة البيانات المالية وسجلات المؤسسة المرخصة.

وفي هذا الإطار وتطبيقاً لنظام التسجيل والترخيص سلسلة ٢٠٠٠ الذي نظم عملية تسجيل العاملين في المؤسسات المرخصة للقيام بالوظائف المسجلة لدى الهيئة، ارتفع عدد الأشخاص المسجلين رسمياً في الوظائف المسجلة لدى الهيئة الى ٦٤ شخص مسجل، إضافة الى ٩ أشخاص حازوا على موافقة تسجيل مشروطة، كما تم رفض ٨ طلبات والغاء تسجيل لخمسة أشخاص في العام ٢٠١٨.

الأشخاص المسجلين لدى الهيئة في العام ٢٠١٨

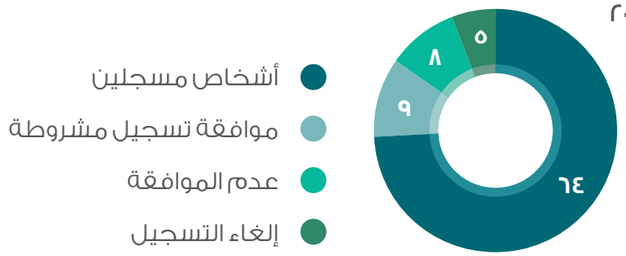

إعلام رقم	التاريخ	المضمون	التفاصيل
٢٤	٢٠١٨/٣/١٢	متعلق بتعديل نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠ وإلغاء قرار رقم ١٢ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٤ (متعلق بنظام العمليات على الادوات والمشتقات المالية) وقرار رقم ٢٣ تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٧ (متعلق بالفصل بين الحسابات المرتبطة بالأعمال الخاصة بالأدوات المالية Account Segregation وبخدمات الإيداع (Custody Services) وقرار رقم ١٧ تاريخ ٩ آذار ٢٠١٥ (متعلق بنموذج إعرف عميلك) وقرار رقم ١٨ تاريخ ٣١ آب ٢٠١٥) متعلق بمفوضي المراقبة (وقرار رقم ٢٠ تاريخ ٢٢ شباط ٢٠١٦ (متعلق بتلقّي الشكاوى)	• إضافة فقرة ٣ إلى المادة ٣٣٠٨ متعلقة بتحظير التفويض بشأن حسابات العميل • إلغاء نص الفقرة ٢ من المادة ٣٣١٧ المتعلقة بتبليغ التقارير للعملاء وإضافة الفقرة ٣ إلى المادة٣٥٢١المتعلقةبكشوفاتحسابالعميل • تعديل الفقرة ١ من المادة ٣٢٠٨ المتعلقة بالمسؤول عن مكافحة تبييض الأموال والفقرة ١ من المادة ٣٣٠٦ المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب • إلغاء قرارات هيئة الأسواق المالية رقم ١٢ و١٧ و١٨ و٢٠ و٢٣ بعد اجراء التعديلات في نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠ • إلغاء بعض مواد قرار هيئة الأسواق المالية رقم ١٠ بعد اجراء التعديلات في نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠
٢٧	٢٠١٨/١/٢٣	متعلق بتعديل نظام عرض الأدوات المالية سلسلة ٦٠٠٠ وإلغاء القرار رقم ١٣ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٤ المتعلق بتسنيد الموجودات	• إضافة المادة ٦٤٠١ المتعلقة بتحديد شروط موافقة مجلس هيئة الأسواق المالية على إنشاء صندوق تسنيد على موجودات مؤلفة من أموال مادية • إضافة المادة ٦٤٠٢ المتعلقة بامتثال الصندوق للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء • إضافة الباب «و» المتعلق بإنفاذ أحكام هذا النظام • تعديل الفقرة ١,٣ من الباب «ب» من الملحق رقم ٢ المتعلقة بتوقيع كتيب التعريف • تعديل الفقرة ٣,٥ من الباب «و» من الملحق رقم ٢ المتعلقة بإجمالي التعويضات والمنافع لكل فئة من الأشخاص الرئيسيين • تعديل الملحق رقم ٣ في ما يتعلّق بالتوقيع على التصريح الصادر عن المسؤولين لدى المصدر • إلغاء قرار هيئة الأسواق المالية رقم ١٣

إعلام رقم	التاريخ	المضمون	التفاصيل
٢٩	٢٠١٨/٢/٢٠	متعلق بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠، وإلغاء القرار رقم ١٠ تاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٤ المتعلق بأعمال الوساطة المالية، والقرار رقم ٧ تاريخ ٣ كانون الأول ٢٠١٣ المتعلق بمستندات الترخيص والبيانات السنوية والأحكام المختلفة المتعلقة بمؤسسات الوساطة المالية	• إضافة الفقرة ٢ إلى المادة ٢١٠٣ لتحديد العمليات التي يحظر على شركات الوساطة المالية القيام بها • إضافة بنود الى المادة ٢٢٠٤ لتحديد نوع أسهم شركات الوساطة المالية وشروط التفرّغ عنها • إضافة بنود الى المادة ٢١٠٣ لتحديد رأس المال الأدنى الواجب تخصيصه للنشاط الذي تمارسه المؤسسات المرخصة • إضافة بند الى المادة ٢٢٠٦ بحيث تطبق أحكام المادة ١٢٧ من قانون النقد والتسليف على المؤسسات المرخصة • تعديل الجدول المرفق بالملحق رقم ٥ المتعلق بالامتحانات المطلوبة • تعديل البند ١ من المادة ٢٥٠١ لجهة إعطاء مهلة معينة للاستحصال على الشهادات المطلوبة • إلغاء القرارَين رقم ٧ و١٠ الصادرَين عن الهيئة
٣٠	٢٠١٨/٢/١٢	متعلق بالمخاطر المتعلقة بالنقود الإلكترونية	حظر المؤسسات المرخصة إصدار النقود الالكترونية وتسويق العملات الالكترونية والتداول بها وتحذير الجمهور من شراء النقود الالكترونية وحيازتها واستعمالها نظراً للمخاطر التي قد تنتج عن ذلك
٣١	٢٠١٨/٢/١٢	متعلق بتعديل الإعلام رقم ٢٨ تاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠١٧ المتعلق بمؤسسات الوساطة المالية	إعطاء مؤسسات الوساطة المالية مهلة لتقديم مستندات محددة لاستكمال ملفها لدى الهيئة
٣٢	٢٠١٨/٣/٢٩	متعلق بتعديل نظام عرض الأدوات المالية سلسلة ٦٠٠٠	تعديل المادة ٦٢٠٢ المتعلقة بمتطلبات العروض العامة لتشير إلى أن شهادات الايداع غير القابلة للتداول لا تتطلب الحصول على موافقة هيئة الأسواق المالية
٣٣	٢٠١٨/٣/٢٩	متعلق بتعديل نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠	إضافة المادة ٣٣٠٣ المتعلقة بوسائل التواصل مع العميل لتلقي الأوامر والتعليمات المتعلقة بعمليات التداول
٣٤	٢٠١٨/٥/٢٩	متعلق بتعديل نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠	تعديل الفقرة (٣) من المادة ٣٣٠٨ بحيث أجيز للمؤسسات المرخصة تنفيذ أوامر عملائها بعد الاستحصال على تفويض
٣٥	٢٠١٨/٥/٢٩	متعلق بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	إضافة مهمة «مسؤول وحدة التدقيق الداخلي» إلى المهام المنظمة المتعلقة بالأدوات المالية الواجبة التسجيل لدى هيئة الأسواق المالية

إعلام رقم	التاريخ	المضمون	التفاصيل
٣٦	٢٠١٨/٥/٣١	موجه الى المصارف والمصارف المتخصصة والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية	تبليغ قرارات مجلس هيئة الأسواق المالية بواسطة البريد الالكتروني
٣٧	٢٠١٨/٧/٢٦	متعلق بموجب تسليم الكشوفات المالية	الطلب من الكيانات القانونية التقيد بنص المادة ٤٤ من القانون ١٦١ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧ وإعطائها مهلة محددة لتزويد هيئة الأسواق المالية بالكشوفات المالية المدققة لسنة ٢٠١٧
٣٨	٢٠١٨/٦/٢٠	لائحة مؤسسات الوساطة المالية	إدراج اسم شركة «أر. أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل. RM Private Wealth Management SAL» على لائحة مؤسسات الوساطة المالية
٣٩	٢٠١٨/٦/٢٠	متعلق بتعديل نظام السلوكيات في الأسواق المالية سلسلة ٤٠٠٠	إضافة المادة ٤٤١٢ المتعلقة بتحديد فترة التسوية
٤٠	٢٠١٨/٦/١٤	متعلق بتعديل نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠ والإعلام رقم ٣٤ تاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٨	استبدال رقم المادة ٣٣٠٨ بالرقم ٣٣٠٩
٤١	٢٠١٨/٦/٢٠	متعلق بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	تعديل الفقرة (٣) من المادة ٢٥٠١ لإعطاء المصارف والمؤسسات المالية مهلة لتقديم مستندات محددة لاستكمال ملفها لدى الهيئة
٤٢	٢٠١٨/٦/٢٢	موجه الى المصارف والمصارف المتخصصة والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية	تحديد السعر الوسطي الواجب اعتماده لاحتساب صافي قيمة الأصول (NAV) العائدة لصناديق الاستثمار الجماعي ذات الرأسمال المتغير
٤٣	٢٠١٨/٨/٧	متعلق بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	تعديل الفقرة (٢) من المادة ٢٤٠٩ لإعفاء الأشخاص الذين راكموا ما بين ١٠ و١٥ عاماً من الخبرة في القطاع المتعلق بالأعمال الخاصة بالأدوات المالية من الامتحانات المفروضة عليهم شرط حضورهم جميع المحاضرات العائدة لهذه الامتحانات
٤٤	٢٠١٨/١٠/٩	إدراج اسم كابيتال اي ش.م.ل. على لائحة مؤسسات الوساطة المالية	إدراج اسم كابيتال اي ش.م.ل. على لائحة مؤسسات الوساطة المالية
٤٥	٢٠١٨/١٠/٩	إدراج اسم امانة كابيتال ش.م.ل. على لائحة مؤسسات الوساطة المالية	إدراج اسم امانة كابيتال ش.م.ل. على لائحة مؤسسات الوساطة المالية
٤٦	٢٠١٨/١١/٩	شطب اسم بريتوس كابيتال ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية	شطب اسم بريتوس كابيتال ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية
٤٧	٢٠١٨/١١/٢٩	شطب اسم أكسيس كابيتال ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية	شطب اسم أكسيس كابيتال ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية
٤٨	٢٠١٨/١٢/٢٨	متعلق بتعديل الإعلام رقم ٤١ تاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٨ ونظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	تعديل الفقرة (٣) من المادة ٢٥٠١ لتمديد المهلة الممنوحة للمصارف والمؤسسات المالية لاستكمال ملفها لدى الهيئة

أمّا على الصعيد الرقابي، فقد قامت وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة بخمسة عشر (١٥) تحقيقاً وثلاث عشرة (١٣) عملية تدقيق على المؤسسات المرخصة التي تتداول بالأوراق الماليّة، كما قامت الوحدة بأربع (٤) عمليات متابعة تحقيقات وإحدى عشرة (١١) عملية متابعة تدقيق. وقد ركّزت وحدة الرقابة في تحقيقاتها على عدّة جوانب منها ما يخصّ التلاعب بالأسعار، واستغلال المعلومات المميّزة غير المعلنة، والنقص في إعداد التقارير، وشكاوى العملاء، وغيرها من الملفات المتنوّعة ذات الصلة. ورفعت النتائج كافة إلى رئيس ومجلس إدارة الهيئة للاطلاع عليها واتخاذ القرارات المناسبة.

كما قامت وحدة الأسواق المالية بمراجعة ودراسة مئة واثنين وثمانين [١٨٢] طلباً في العام ٢٠١٨ تمحورت حول الطلبات المقدّمة من قبل المؤسسات المرخصة (شركات ماليّة، شركات وساطة ماليّة ومصارف) التي تناولت جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بالتعامل مع مراسلين جدد، والاكتتاب الخاص في منتجات مركبة، كما إصدار تراخيص جديدة أو تعديلها.

يبيّن الرسم البياني (أدناه) أنّ القسم الأكبر من المراجعات المئة والاثنتين والثمانين [١٨٢] التي عالجتها الوحدة، كانت حول الطلبات المتعلّقة بصناديق الاستثمار التي شكّلت واحداً وعشرين (٢١) طلباً، يتبعها تسعة عشر (١٩) طلباً متعلقاً بإصدار أو تسويق أسهم تفضيلية أو أسهم الاكتتاب الخاص، وثمانية عشر (١٨) طلباً متعلقاً بإصدار المنتجات المركبة وأربعة عشر (١٤) طلباً متعلقاً بمتابعة ملفات لطرح أدوات مالية جديدة وسبعة (٧) طلبات تعود إلى شهادات دين.

أما طلبات الترخيص أو تعديل رخصة مؤسسات وساطة مالية فكان مجموعها في العام ٢٠١٨ ثلاثة طلبات (٣) وأربعة وثلاثين (٣٤) طلباً متعلقاً بتسجيل أشخاص في المؤسسات المرخصة. وشكّل العدد الأكبر من الطلبات مراجعات مختلفة عددها ثلاثة وستون (٦٣) من المجموع العام بالإضافة الى ثلاثة (٣) طلبات للتعامل مع مراسلين جدد.

النسبة المئوية لمراجعة الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات المرخصة

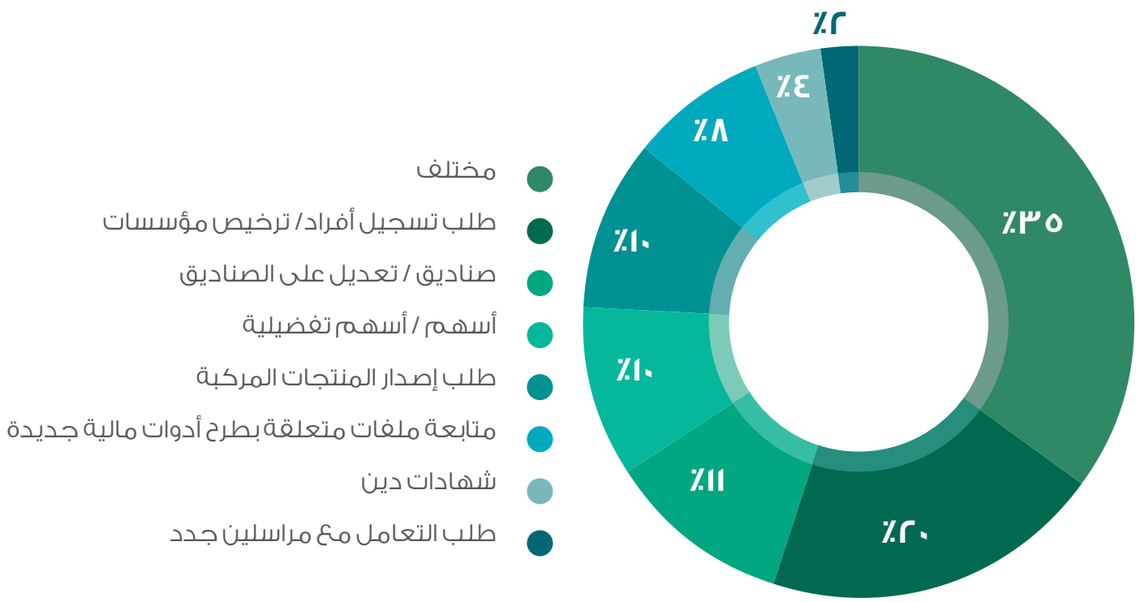

وعلى صعيد مجلس الهيئة الذي يتمتّع بصلاحيّات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجّع الاستثمار في الأسواق الماليّة حيث له صلاحيّة وضع الأنظمة العامّة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلّقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف أموال الجمهور، يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلّقة بالأدبيات التي يتوجّب على مقدّمي الخدمات الماليّة ومستخدميها التقيّد بها وصلاحيّة الترخيص بإنشاء المؤسّسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف الأموال وعمليّات التسنيد على اختلاف أنواعها.

وانطلاقاً من مسؤوليّاته المذكورة أعلاه، عقد مجلس الهيئة أربعة عشرة اجتماعاً في العام ٢٠١٨ واتّخذ ثلاث مئة وثلاثة عشر [٣١٣] قراراً تنظيميّاً وإداريا.

عدد القرارات	تاريخ انعقاد مجلس الهيئة
١٩	١٥ كانون الثاني ٢٠١٨
٢٣	٥ شباط ٢٠١٨
١٨	٥ آذار ٢٠١٨
٣١	١٩ آذار ٢٠١٨
٢٥	١٦ نيسان ٢٠١٨
٢٣	٢١ أيار ٢٠١٨
٢٤	١١ حزيران ٢٠١٨
١٨	٩ تموز ٢٠١٨
٢٢	٣٠ تموز ٢٠١٨
١٣	٢٧ آب ٢٠١٨
٢٤	١ تشرين الأول ٢٠١٨
٣١	٥ تشرين الثاني ٢٠١٨
٢٣	٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٨
١٩	٢٤ كانون الأول ٢٠١٨
٣١٣	**المجموع**

وفي إطار التنظيم الإداري لدى هيئة الأسواق المالية، وبعد شغور موقع الأمين العام بداية العام ٢٠١٨، صدر عن مجلس الهيئة قرار يقضي بتعيين الآنسة نادين عبد النور أميناً عاماً لهيئة الأسواق المالية ابتداء من ١ آب ٢٠١٨.

عملت الأمانة العامة لهيئة الأسواق المالية على متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في العام ٢٠١٨ حيث نجحت في تطبيق ٨٢٪ منها وذلك حسب التصنيف التالي:

متابعة قرارات مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية للعام ٢٠١٨

	عدد	٪
القرارات المنفّذة	٢٨٠	٪٨٩,٤٦
الملفّات الّتي تمّ حفظها بطلب من المجلس	١٠	٪٣,١٩
القرارات المعلّقة	٩	٪٢,٨٨
القرارات قيد المتابعة	٦	٪١,٩٢
القرارات التي لم تتخطَّ المهل المحددة	٤	٪١,٢٨
المواضيع التي تمّ تأجيل البحث بها من قبل المجلس	٣	٪٠,٩٦
المواضيع الّتي سُحبَت من جلسة مجلس هيئة الأسواق المالية	١	٪٠,٣٢
القرارات غير المنفّذة (عدم تجاوب المؤسسة)	٠	٪٠
مجموع القرارات لعام ٢٠١٨	**٣١٣**	**٪١٠٠**

ترتيب القرارات بحسب الجهات المعنيّة

الجهة	عدد	٪
المؤسسات	١٩٠	٪٦٠,٧٠
الأمانة العامة	٤٥	٪١٤,٣٨
مديريّة الشؤون القانونيّة	٤١	٪١٣,١٠
أعضاء مجلس الإدارة المتفرّغين	١٦	٪٥,١١
وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة	٩	٪٢,٨٨
لجنة الرقابة على المصارف	٤	٪١,٢٨
مديريّة الموارد البشرية	٣	٪٠,٩٦
مديريّة المعلوماتية	٢	٪٠,٦٤
مديريّة الأبحاث و الاعلام	١	٪٠,٣٢
ميدكلير	١	٪٠,٣٢
هيئة التحقيق الخاصة	١	٪٠,٣٢

أعمال الهيئة على المستوى الإداري

وفي إطار تطوير العمل الإداري لدى الهيئة وتفعيل أطر تنظيم الموارد البشرية، عملت مديرية الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٨ على استكمال وضع الأسس التنظيمية المتطورة التي تساهم بتحقيق المهام والوظائف بفاعلية وبأعلى مستويات الكفاءة، وبما يحقق القدر الكافي من الشفافية والوضوح في بيئة العمل، وذلك عبر إطلاق العمل بتطبيق «Oracle» الذي يؤمن للإدارة القدرة على التنظيم الداخلي وتقييم الموظفين.

وفي هذا الإطار عملت مديرية المعلوماتية وبالتعاون مع مديرية الموارد البشرية على استكمال مشروع إدارة الموارد البشرية والمالية لدى الهيئة (محاسبة، تقييم إداء، مشتريات، إلخ) حيث تم اعتماده وبدء العمل به ابتداءً من منتصف العام ٢٠١٨.

وعلى صعيد تفعيل إدارة البيانات لدى الهيئة، تم الانتهاء من وضع دفتر شروط التلزيم لمشروع XBRL Data Reporting وذلك بهدف تسهيل وتوحيد (Facilitate & Standardize) عمليات تبادل المعلومات (Data Exchange) مع الجهات المختلفة وخصوصا تلك التي تخضع لرقابة هيئة الأسواق المالية، مما يعزز حسن الامتثال وإدارة المخاطر (Compliance & Risk Management).

أما من جهة حسن سير الأعمال لدى الهيئة وحماية أنظمتها ومعلوماتها، تعمل مديرية المعلوماتية على تطوير الأمان المعلوماتي بشكل دوري ودائم وذلك عبر تحسين وتطوير آليات العمل المتبعة بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجهها الهيئة، حيث قامت بإنشاء مركز للعمليات الأمنية على الشبكات (Security Operations Center) وذلك لاكتشاف المخاطر المعروفة (Known Risks) وغير المعروفة (Zero Day Attacks) التي تتم على أنظمة المعلوماتية بكافة أنواعها والعمل على ضبطها بسرعة وبشكل وقائي وذلك للحد من أي مخاطر قد تنتج عنها. كما تقوم المديرية بشكل دوري بتدريب موظفي الهيئة من أجل تحسين مستواهم التقني.

أما في مجال استمرارية العمل Business Continuity فقد وضعت المديرية قيد التنفيذ خطة عمل لتفادي توقف الخدمات المعلوماتية في حالات الطوارئ (Disaster Recovery) وذلك عبر اعتماد مركز رديف.

على مستوى شؤون الموظفين

قامت مديرية الموارد البشرية بالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية فيما يتعلق بتدريب وتطوير الموظفين لتعزيز كفاءاتهم وذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية إقليمية ودولية، إضافة إلى عدد من الدورات المحلية بالتعاون مع أبرز المحاضرين والمؤسسات التدريبية في لبنان. وتعاونت الهيئة للعام الخامس على التوالي مع مؤسسة «تقييم» و«المعهد العالي للأعمال» ESA وقد قامت مديرية الموارد البشرية بتوظيف الأشخاص الذين استوفوا الشروط المحددة في الوصف الوظيفي للامتحانات المطلوبة.

إيماناً من الهيئة بتعزيز حضور ودور المرأة، بقي عدد المستخدمات لدى الهيئة يفوق عدد المستخدمين الذكور في العام ٢٠١٨ محافظاً على النسبة ذاتها للسنة الثانية على التوالي كما يظهر لنا الجدول التالي:

التوزيع الجندري لموظفي الهيئة

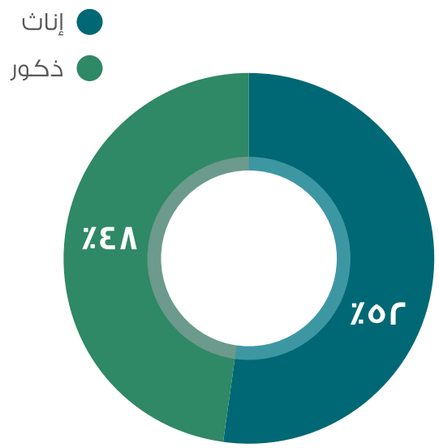

أما من ناحية خبرة الجهاز البشري فإنّ النسبة الأكبر هي لأصحاب الخبرة الطويلة في طبيعة عمل الأسواق، إذ تبلغ نسبة الموظفين ذوي الخبرة ما فوق إحدى عشرة سنة حوالي الـ ٧٢٪ من المجموع العام للموظفين.

التحصيل العلمي لموظفي الهيئة

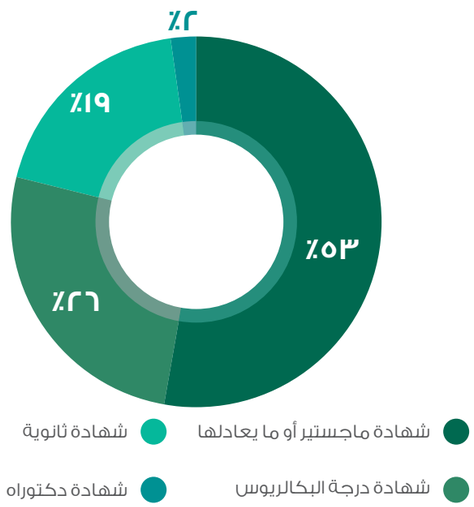

سنوات الخبرة لدى موظفي الهيئة

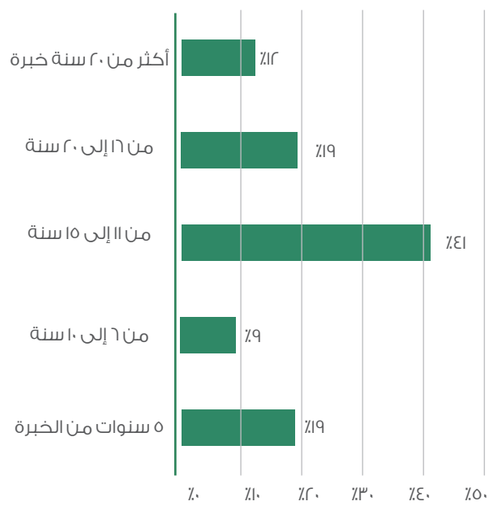

على مستوى تطوير قدرات الكادر الوظيفي لدى الهيئة

تابعت الهيئة عملها في مجال تدريب الموظفين لديها خصوصاً في المجالين الرقابي والتنظيمي اذ شارك موظفو الهيئة في عدة دورات تدريبية ومؤتمرات في لبنان والخارج لتطوير مهاراتهم واكتساب خبرة ومعرفة في المواضيع المالية وآخر المستجدات في القطاع المالي.

وفي هذا الإطار، عقدت هيئة الأسواق المالية في لبنان ورشة عمل مغلقة استضافت فيها لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة "U.S. Securities and Exchange Commission SEC" اقتصر الحضور فيها على موظفي الهيئة، وذلك يومي ٢٦ و٢٧ شباط ٢٠١٨، حيث ركزت الندوات التدريبية على آخر التطورات الرقابية في ظل التغييرات في الأسواق المالية وتوسع المخاطر الناتجة عنها.
وأيضاً في إطار التعاون مع الـ SEC، كان للهيئة مشاركة في برنامج المعهد الدولي السنوي الثامن والعشرين لنمو سوق الأوراق المالية The 28 Annual International Institute for Securities Market Growth and Development وذلك يوم ١٢ آذار ٢٠١٨ في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. تمثل الهدف من البرنامج الذي حضره كل من السادة علي فردون ومحمد عاكوم عن وحدة الرقابة على الأسواق المالية في مناقشة التحديات والمخاطر التي تواجهها الهيئات الرقابية في تنظيم الأسواق المالية. وركز البرنامج على سبل حماية المستثمر وترسيخ مبدأ العدالة والشفافية في الاسواق إضافة الى مناقشة مواضيع تتمحور حول حوكمة الشركات، وضوابط الرقابة على التداول، ومكافحة تبييض الأموال في الأسواق المالية.

كما حضر رئيس وحدة الرقابة على الأسواق المالية السيد خليل غلاييني برنامجاً تدريبياً من تنظيم معهد تورونتو الدولي للإشراف على الأوراق المالية في كندا والذي ساهم في إلقاء الضوء على التشريعات الحديثة المتعلقة بالرقابة على الأسواق المالية في ظل التطور التكنولوجي العالمي.
وشاركت السيدة منال مشاقة من وحدة الرقابة على الأسواق المالية في برنامج تدريبي حول تطوير وتنظيم الأسواق المالية من تنظيم معهد القانون الدولي International Law Institute في واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية وذلك في تشرين الأول ٢٠١٨.

أما على صعيد الأمانة العامة لدى الهيئة، فشاركت الأمين العام السيدة نادين عبد النور خلال شهر أيلول ٢٠١٨ في ورشة عمل تدريبية من تنظيم اتحاد الأوراق المالية العربية UASA تحت عنوان «المخاطر في الخدمات المالية» والتي انعقدت في الدوحة، قطر. وقدم البرنامج التدريبي عرضاً شاملاً للمخاطر الرئيسية التي تواجه الخدمات المالية عالمياً، مركزاً على أهم المبادئ المتعلقة بإدارة تلك المخاطر وأفضل المعايير المعتمدة في حوكمة الشركات بالإضافة الى أحدث التقنيات التي تستخدم في تقييم وتحديد المخاطر وإدارتها وتخفيضها.

كما كان لموظفي الأمانة العامة لدى الهيئة عدة مشاركات في برامج تدريبية مختلفة، إذ شاركت السيدة رلى الدنا في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٨ في البرنامج التدريبي حول التحكيم وحل المنازعات بأسواق رأس المال في مقر هيئة الأوراق المالية الأردنية في عمان، كما شاركت الآنسة رومي الحلو بالبرنامج التدريبي حول الرقابة والتفتيش في أسواق المال في مسقط، عمان وذلك في ١٠ كانون الأول ٢٠١٨.
وفي تموز ٢٠١٨، انتدبت الهيئة السيدة نادين صوما والآنسة نور حردان من مديرية الأبحاث والإعلام للمشاركة في برنامج «المشتقات المالية» والذي نظمه اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في سلطنة عمان. هدف هذا البرنامج إلى مواكبة آخر التطورات والممارسات الخاصة في المشتقات المالية ومشتقات السلع الأساسية التي يتم التداول فيها، عارضاً آخر استراتيجيات الاستثمار والتحوط، كما رفع كفاءة العاملين بأسواق المال وتبادل الخبرات وتعزيز المعرفة الأساسية بالأنظمة والممارسات العملية.
أما على صعيد تكنولوجيا المعلومات، فشارك السيد علاء سكرية، مدير المعلوماتية لدى الهيئة، في ورشة عمل تدريبية لمحترفي الأمن السيبراني. سلطت الورشة التدريبية الضوء على أهمية أمن المعلومات في مواجهة المخاطر والجرائم الالكترونية والقدرة على التحقيق والتدقيق بها بفعالية في حال حصول أي خروقات في شبكات الاتصال المتعلقة بالأسواق المالية، خصوصاً في ظل تطور أهمية الأمن السيبراني ودوره في حماية المؤسسات والمستثمرين في القطاع المالي.

الموضوع	الجهة المنظمة	المكان	المديريات المعنية
برنامج المعهد الدولي السنوي الثامن والعشرين لنمو سوق الأوراق المالية	لجنة الأوراق المالية والبورصات	الولايات المتحدة	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
برنامج الأوراق المالية	معهد تورونتو الدولي للإشراف على الأوراق المالية	كندا	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
برنامج تأهيل سكرتيريا الشركات	مؤسسة يوروموني للدراسات	بريطانيا	الأمانة العامة
دورة عن المشتقات المالية	اتحاد الأوراق المالية العربية	عمان	مديرية الأبحاث والإعلام
تطوير وتنظيم الأسواق المالية	معهد القانون الدولي	الولايات المتحدة	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
المخاطر في الخدمات المالية	هيئة تنظيم مركز قطر للمال	قطر	الأمانة العامة
مهام ومشاريع تطوير الأسواق المالية	هيئة الأوراق المالية الفرنسية	فرنسا	مديرية الشؤون القانونية
السياسات والتخطيط الاستراتيجي للأمن المعلوماتي	منظمة سانز للمعلوماتية	الولايات المتحدة	مديرية المعلوماتية

التواصل مع الجمهور

تابعت مديرية الأبحاث والإعلام عملها الدؤوب في التواصل مع الجمهور وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية ومواكبة نشاطات الهيئة في الإعلام وإصدار بيانات صحفية وتزويد وسائل الإعلام باستمرار بآخر أخبار الهيئة ونشاطاتها.
ومن ناحية أخرى، تقوم المديرية بإعداد نشرات دورية وفصلية تنشرها على موقع الهيئة الإلكتروني لتتيح للجميع متابعة أعمالها. كما تحرص المديرية على إعداد تقارير يومية عن أخبار الصحف يتم مشاركتها داخلياً مع جميع موظفي وأعضاء الهيئة. وعلى صعيد العمل المتعلق بمتابعة حركة الأسواق المالية في لبنان، تابعت المديرية تحضير وإعداد البيانات اليومية والدورية والمتعلقة بالحركة على بورصة بيروت كما البيانات الإحصائية المتعلقة بصناديق الاستثمار الجماعي والأدوات المركبة لدى المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف كافة لنشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

إطلاق حملة تثقيف المستثمرين على صفحات التواصل الاجتماعي للهيئة

أطلقت مديرية الأبحاث والإعلام على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للهيئة (فيسبوك وانستغرام) حملة تثقيفية بخصوص تعزيز ثقافة المستثمرين وحمايتهم.
تمثلت هذه الحملة في نشر رسائل ومقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مستمر وعلى مدى شهر بالتزامن مع «الأسبوع العالمي للمستثمر» القت الضوء من خلالها على المبادئ الأساسية التي يجب اتباعها قبل الخوض في أي نوع من الاستثمار بالأوراق المالية، وقدمت الحملة للمتابعين النصح والمشورة التي تساعد على تحسين الوعي واستيعاب المفاهيم المالية الرئيسية التي تصب في حماية المستثمر.
هدفت هذه الحملة الإلكترونية الى تسليط الضوء على أهمية تثقيف المستثمرين وحمايتهم، كما تعزيز مبادئ الاستثمار الذكي في سبيل إدراك المستثمر لكافة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات، متضمنةً فقرات مختصة بمخاطر التلاعب والغش التي يمكن أن تواجه المستثمر أو أي مواطن عبر الإنترنت.

أما العناوين التي ارتكزت عليها الحملة عام ٢٠١٨ فأتت كالتالي:

ما هي الإجراءات التي يجب على المستثمر أن يقوم بها قبيل أخذ القرار الاستثماري؟	**٢ تشرين الأول - ٥ تشرين الأول ٢٠١٨**
أهم المواضيع التي يجب التنبه لها عند تقييم الفرص الاستثمارية	**٥ تشرين الأول - ٩ تشرين الأول ٢٠١٨**
ما هي مسؤوليات الشخص المسجل في المؤسسة المرخصة تجاه المستثمر؟	**١١ تشرين الأول - ١٥ تشرين الأول ٢٠١٨**
ما هي مسؤوليات الشركات المرخصة تجاه المستثمر؟ اعرف حقوقك.	**١٥ تشرين الأول - ١٧ تشرين الأول ٢٠١٨**
ما هي المخاطر الأساسية التي يواجهها المستثمر؟	**١٩ تشرين الأول - ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٨**
كيف تضع خطة للاستثمار السليم؟	**٢٣ تشرين الأول - ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٨**
كيفية تحديد ومعرفة محاولات الغش في عالم الاستثمارات والأوراق المالية	**٢٤ تشرين الأول - ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٨**
أهمية التحوط في الاستثمار	**٢٥ تشرين الأول**

لقاء تشاوري حول إطلاق دفتر شروط منصة التداول الإلكتروني

وفي إطار مواكبة عمل الهيئة ووضع المؤسسات المرخصة في صورة آخر التطورات، خاصةً فيما يتعلق بمشروع إطلاق منصة التداول الإلكتروني، قامت هيئة الأسواق المالية بتنظيم لقاء تشاوري في تشرين الأول ٢٠١٨ لشرح دفتر شروط المنصة الالكترونية قبيل عرضه للعموم في كانون الأول من العام نفسه، وشارك في الحلقة الحوارية ممثلون عن أبرز المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المعنية. ترأس الاجتماع نائب رئيس الهيئة بحضور مديرة الشؤون القانونية ومدير الأبحاث والإعلام حيث تناقش الحضور حول الصيغة الأفضل لإطلاق هذه المنصة وأبدوا الملاحظات عليها.

محاضرات عن الأسواق المالية

كان لأعضاء مجلس إدارة الهيئة لقاءات حوارية اقتصادية تشدد على الدور الذي تلعبه هيئة الأسواق المالية وكيفية مساهمتها بتعزيز فرص النمو الاقتصادي كما تقديم شرح مفصل عن منصة التداول الإلكتروني التي سوف يتم إطلاقها. وقد شارك أعضاء ومسؤولو هيئة الأسواق المالية بشكل بارز في عدد من المحاضرات والندوات المتخصصة لتوعية العاملين في القطاع المالي اللبناني حول أهمية الأسواق المالية والمشروع التطويري التي تعمل عليه منذ اليوم الأول على تأسيسها.

فمن جملة المحاضرات، كان لرئيس وحدة الرقابة على الأسواق المالية السيد خليل غلاييني محاضرة في مؤتمر من تنظيم جمعية المدققين الداخليين في لبنان The Institute of Internal Auditors in Lebanon IIA حيث تم عرض مفصل للأنظمة التطبيقية الصادرة عن الهيئة وجرى التشديد على الدور الأساسي للمدققين الداخليين العاملين في القطاع المالي خاصةً في تطبيق أفضل المعايير الدولية المطلوبة من قبل هيئة الأسواق المالية.

برنامج تدريبي حول علاقات المستثمر

عقدت هيئة الأسواق المالية بالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) ورشة عمل ليوم واحد حول علاقات المستثمرين وذلك على هامش الاجتماعات السنوية الثانية عشرة لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA في ٢٧ آذار ٢٠١٨.

شارك في هذا البرنامج نخبة من ممثلين عن المؤسسات المالية اللبنانية كما العربية بهدف تطوير وتفعيل وظائف علاقات المستثمرين في مؤسساتهم حيث شدّد السيد أليكس ماكدونالد فيتالي، الرئيس السابق لجمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط (MEIRA) على أهمية تطوير برامج خاصة بعلاقات المستثمرين ودورها في بناء أسواق مالية أكثر شفافية لمواجهة التحديات التي تمرّ بها المنطقة.

تنظيم ورعاية المؤتمرات

تسعى هيئة الأسواق المالية بشكل مستمر إلى المساهمة في نشر الوعي المالي عبر تحفيز العاملين في الأوراق المالية على المعرفة ومواكبة التطور خاصة في ظل التغيرات المتلاحقة في عالم المال. وقد وضعت الهيئة برنامجا في العام ٢٠١٨ سعت إلى تحقيقه من خلال تنظيم ورعاية مؤتمرات عربية ودولية.

من أبرز ما نظمته الهيئة،المؤتمر السنوي الثاني عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ومؤتمر الأسبوع العالمي للمستثمر، ورعت استضافة مؤتمر Euromoney كما جرت العادة سنوياً في بيروت.

المؤتمر السنوي الثاني عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

٢٨ آذار ٢٠١٨

فندق فور سيزونز، بيروت

استضاف لبنان ممثلاً بهيئة الأسواق المالية المؤتمر السنوي الثاني عشر لأعضاء اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في فندق فور سيزونز بيروت برعاية وحضور رئيس هيئة الأسواق المالية اللبنانية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه. وقد عقد أعضاء الاتحاد اجتماعاً تم خلاله وبالإجماع اختيار لبنان ممثلا بشخص رئيس الهيئة لرئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للعام ٢٠١٨–٢٠١٩.

وفي افتتاح المؤتمر السنوي الثاني عشر في بيروت كان لرئيس الهيئة رياض سلامه كلمة شدد خلالها على دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في لبنان من خلال تطوير البورصات والهيئات الاقتصادية معرباً عن توجه عالمي لدى سلطات تنظيم الأسواق للنظر إلى الامور بشمولية وذلك لتفادي الأزمات مشدداً على أهمية عضوية الهيئة في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، حيث أنه يعمل اليوم على توقيع مذكرة تفاهم مطورة متعددة الأطراف (eMMOU) بهدف تبادل المعلومات كما العمل على تحديث البنية القانونية عبر التشريعات الموجودة أمام مجلس النواب اللبناني بهدف تطوير أكبر للمشاريع المالية. وأشار رئيس الهيئة إلى أن تطور الاسواق المالية مبني على عدة معطيات أهمها الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصاد الحيوي وتشريعات داعمة للأعمال ومنظومة ضريبية تتكافل مع رؤية تطور الأسواق المالية.

كما أكدّ على أهمية إقامة ندوات على المستوى العربي تقود إلى برامج تزيد من توعية الشركات والمؤسسات والمستثمرين لإعطاء نتائج ملموسة في قطاع الأسواق المالية العربية، وتمنى إيجاد آلية وصيغة مشتركة تؤمن إدراج الشركات في أكثر من بورصة عربية أو ضمن آليات مشتركة تستفيد منها جميع الشركات العربية وتؤمن سيولة أكبر للجميع. تلت جلسة الافتتاح، ندوة نقاشية تحت عنوان" تطوير أسواق رأس المال في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة العربية"، تحدث فيها كل من السيد فراس صفي الدين، نائب رئيس هيئة الأسواق المالية، والسيد صالح الصايل، رئيس هيئة السوق المالية في جمهورية تونس، والسيد محمد صالح الحوراني، رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، والدكتور مازن سويد، رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى عدد من كبار الاقتصاديين في لبنان.

الأسبوع العالمي للمستثمر

١٧ تشرين الأول ٢٠١٨

المعهد العالي للأعمال، بيروت

نظمت هيئة الأسواق المالية وللمرة الأولى في لبنان مؤتمر «الأسبوع العالمي للمستثمر» وذلك بالاشتراك مع معهد التمويل والحوكمة في المعهد العالي للأعمال ESA وبحضور مسؤولين في مجال المال والأعمال.

بدايةً قدّم مدير الأبحاث والإعلام السيد طارق ذبيان نبذة عن أهمية انعقاد هذا المؤتمر ودوره في إرساء ثقافة توعية المستثمر في لبنان، وذلك من خلال العمل على إنشاء منصة جامعة لتكون منبراً لكافة الجمعيات والمؤسسات التعليمية والتدريبية أو المؤسسات المالية التي تعد برامج تخدم هذه الرؤية، وايضاً من خلال الإضاءة على أنظمة الهيئة وعملها الرقابي خدمةً للمستثمر وحمايةً له.

افتتح المؤتمر كل من رئيس هيئة الاسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه وأمين عام إتحاد هيئات الاوراق المالية العربية جليل طريف حيث شدد رئيس الهيئة في كلمته على أهمية الثقة

في التعامل بين المستثمر وهيئة الأسواق وأهمية الادخار في تشجيع الاستثمارات في لبنان لتوجيهها نحو قطاعات منتجة عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات والتي يتكون معظمها في لبنان من شركات عائلية.

كما أشار إلى أن لبنان يحتاج الى مواكبة أكبر للمستثمر اللبناني وذلك لحثه على شراء أسهم في الشركات توسعاً للاستثمارات وتعزيزاً لعمليات التصدير. بالتالي فإن مهمة هيئة الأسواق المالية في هذا الإطار هي خلق الثقة بين المستثمر والشركات التي يستثمر فيها كما تعزيز الثقة في تداول الأسهم في السوق الثانوية.

وأضاف رئيس الهيئة في كلمته أن لبنان شهد منذ زمن الانتداب الفرنسي خصخصة لمعظم النشاطات الخدماتية للدولة وبورصة فعالة. أما اليوم، فقد اختلف التعاطي مع البورصة من خلال التقنيات الحديثة لذلك تسعى هيئة الأسواق المالية إلى تحديث الأسواق والذهنية وتغيير الثقافة مما يسمح بخلق ثقة واعطاء اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين فرصة الاستثمار في الأسهم والسندات اللبنانية الصادرة عن شركات خاصة في لبنان.

وأضاف أن هيئة الأسواق المالية على جهوزية تامة لحماية رأس المال والمستثمرين مستعينة بالتعاميم التي أصدرتها والأنظمة التطبيقية التي أقرتها لوضع الأطر لممارسة أفضل تنظيم للقطاع المالي اللبناني.

وفي هذا المجال، أعلن رئيس الهيئة عن إطلاق حملات إعلامية وتثقيفية متخصصة لتوعية المستثمر سوف تعمل الهيئة على إدخالها لاحقاً في المناهج المدرسية والجامعية نظراً لأهميتها على صعيد تطوير الاقتصاد وقدرات المستثمر اللبناني.

مؤتمر يوروموني ٢٠١٨
Euromoney Lebanon Conference 2018
٢٧ حزيران ٢٠١٨
فندق فينيسيا، بيروت

بدعم ورعاية هيئة الأسواق المالية انعقد مؤتمر «يوروموني – لبنان» في فندق فينيسيا في بيروت وسط حضور جمع من أصحاب الأعمال الحرة ورجال الأعمال، من أجل استكشاف الفرص الموجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط.

وقد استضاف المؤتمر الذي تركز على دور اقتصاد المعرفة في تفعيل الدورة الاقتصادية أكثر من ٣٥٠ مشاركاً من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط والعالم، بما في ذلك ممثلين عن شركات التكنولوجيا الناشئة والمصارف ومسرعي الأعمال والمستثمرين والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية وغيرها.

افتتح رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه المؤتمر الذي استضاف شخصيات رفيعة المستوى دولياً، وكان له مقابلة رئيسية مع ممثل يوروموني السيد ريشارد بانكس تخللها إضاءة على آخر تطورات على صعيد الاقتصاد اللبناني والأسواق الناشئة العالمية.

وتعليقًا على تقدم قطاع تكنولوجيا المالية Fin-tech Sector وتأثيره على الخدمات المالية في لبنان، علق رئيس الهيئة بأن قطاع FINTECH يهدف أساسًا لخدمة المستهلك في التعاملات المالية بسعر أفضل وخدمات أفضل، مضيفاً أن هذه الخدمة موجودة في لبنان، ولكنها تخضع لبعض القيود سببها الامتثال ويجري البحث عن حلول لتطوير هذا القطاع وإحراز بعض التقدم فيه. كما أعلن رئيس الهيئة أن مصرف لبنان يطور عملة رقمية على مسؤوليته وتحت رقابته، معللاً أن هذه العملة ستكون أرخص بالنسبة للمستهلكين وأكثر ربحية للمصارف خاصةً أن إصدارها سيزيد من أدوات نظام الدفع محلياً علماً أن التداول بها سينحصر في لبنان فقط.

كما تخلل المؤتمر كلمات لكل من مدير عام بنك لبنان والمهجر سعد أزهري والمدير الإقليمي لشركة «مايكروسوفت لبنان» هدى يونان، والمدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «كونسايز وواي لوم كوك» لينا هيديه.

التنسيق مع الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية

هيئة الأسواق المالية تستضيف وفداً من البنك الدولي
١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨

في إطار متابعة «خريطة طريق تطوير الأسواق المالية في لبنان»، زار وفد من البنك الدولي هيئة الأسواق المالية بطلب منها، حيث التقى على مدى أسبوع عدد من المسؤولين لدى الهيئة ومصرف لبنان، ومؤسسة كفالات وشركة ميدكلير وممثلي عن القطاع المالي والقطاع الخاص في لبنان وذلك لمتابعة تنفيذ وتحديث خطة تطوير الأسواق المالية في لبنان.

وتداول الوفد مع المعنيين في التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها لبنان والفرص المتاحة لدعم القطاع الخاص عبر تطوير الأسواق وتأمين فرص تمويل طويلة الأمد في الأسواق المالية. وكانت قد أطلقت الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي «خريطة الطريق» لتطوير الأسواق المالية اللبنانية في آذار من العام ٢٠١٧، حدّدت خلالها الهيئة أهدافاً قصيرة ومتوسطة الأمد تعمل على تحقيقها تدريجياً وبالتعاون مع كافة المؤسسات الرسمية المعنيّة والمؤسسات المالية الناشطة في الأسواق مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانخراط في الأسواق المالية اللبنانية.

انتخاب هيئة الأسواق المالية في لبنان رئيساً للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية (IFREFI)
حزيران ٢٠١٨
بوخارست، رومانيا

شاركت هيئة الأسواق المالية ممثلة بالسيد سامي صليبا، عضو المجلس التنفيذي، والسيدة كالين عون المعراوي، مديرة الشؤون القانونية، في فعاليات المؤتمر السنوي السابع عشر (١٧) للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية (IFREFI) الذي انعقد في بوخاريست، رومانيا في حضور عدد من رؤساء وممثلين عن الهيئات المالية المنضوية في هذه المنظمة.

خلال هذه الإجتماعات، تم انتخاب هيئة الأسواق المالية اللبنانية رئيساً للمنظمة للعام ٢٠١٨ و٢٠١٩ ممثلة بالسيد صليبا الذي أكدّ على أهمية توقيع مذكرات تفاهم للتعاون الفني والتقني بين جميع الأعضاء.

المؤتمر الثالث والأربعون للمنظمة الدولية لهيئات اسواق المال
٧ أيار ٢٠١٨
بودابست، المجر

شاركت الهيئة في المؤتمر الثالث والأربعين للمنظمة الدولية لهيئات اسواق المال (IOSCO) في بودابست، المجر والذي بحث في آلية حماية المستثمرين من المنتجات المالية غير المناسبة والسبل التنظيمية التي يجب أن تعتمدها الهيئات الرقابية للحماية منها.

كما تطرق المؤتمر الذي شارك فيه عن هيئة الأسواق المالية كل من نائب الرئيس السيد فراس صفي الدين وعضو مجلس الهيئة التنفيذي السيد سامي صليبا، الى الأطر المختلفة التي تستخدمها الهيئات الرقابية والتنظيمية للوصول إلى المستثمرين، وبشكل أكثر تحديدًا طرق وقنوات الاتصال المستخدمة وتقييم كفاءة وفعاليتها خاصةً في إطار الحملات الوطنية والدولية، فضلاً عن دور التكنولوجيا في أسواق المال والعملات وأهمية وضع أنظمة شاملة لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

المؤتمر الدولي العاشر لتوعية وتعليم المستثمر
٩ نيسان ٢٠١٨،
طوكيو، اليابان

شاركت الهيئة في المؤتمر الدولي العاشر لتوعية وتعليم المستثمر، الذي استضافته جمعية المتداولين اليابانيين Japanese Dealers Association بالتعاون مع المنتدى العالمي لتعليم المستثمر (IFIE) والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOS-CO) تحت عنوان «بناء مرونة أسواق الأوراق المالية في بيئة متغيرة» وذلك تنفيذاً لتطلعات الهيئة ودورها في توعية المستثمرين وتعزيز الثقة في التداول على الأسواق المالية وخلق الثقة بين المستثمر والشركات التي يستثمر فيها.

وعلى هامش المؤتمر المنعقد في طوكيو والذي حضره عن الهيئة كل من نائب الرئيس السيد فراس صفي الدين ومدير الأبحاث والإعلام السيد طارق ذبيان، اجتمع وفد الهيئة مع كل من رئيس منظمة الـIOSCO السيد بول أندروز والمديرة التنفيذية للمنتدى العالمي لتعليم المستثمر كاترين إدمنسون حيث تم الاتفاق على تبني الهيئة لمشروع تثقيف المستثمر وتوعيته عبر إطلاق مؤتمر «الأسبوع العالمي للمستثمر» في لبنان.

اجتماعات هيئة الأسواق المالية وغرفة التجارة الأميركية اللبنانية في سيلكون فالي

٤ حزيران ٢٠١٨

كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأميركية

زار وفد من هيئة الأسواق المالية وغرفة التجارة الأميركية اللبنانية سيليكون فالي في مدينة سان فرانسيسكو بهدف التعرف على آخر الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات. وجاءت الزيارة لتعزيز بناء الجسور بين القطاع الخاص اللبناني والشركات العالمية.

وبعد ورشة عمل امتدت ليومين في شركة Frog Design العالمية المتخصصة بالتصميم الإبداعي او Design thinking، تابع الوفد اجتماعاته مع نخبة من الشركات الأميركية وشركات تكنولوجيا المعلومات التي يترأسها ويديرها لبنانيون لبحث آخر ما آلت اليه الابتكارات في عالم اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا. وأعرب رئيس غرفة التجارة الأميركية اللبنانية السيد سليم الزعني عن أمله في أن يتمكن الوفد، بما يملك أساسا من كفاءات وخبرات، وبما توفر له من أفق جديد، من وضع مقاربات جديدة يمكن أن تدفع نحو تحسين بيئة عمل الشركات في مختلف القطاعات.

أما عضو الوفد نائب رئيس هيئة الاسواق المالية في لبنان السيد فراس صفي الدين، لفت إلى أهمية أن يدرك اللبنانيون حجم المقومات التي يمتلكونها والتي تسمح لهم بالنجاح في الداخل تماماً كما ينجحون ويبرعون في الخارج. وهذا يستوجب تحديث التشريعات والقوانين وتحسين البيئة المؤاتية لمناخ الأعمال. وكشف أن مصرف لبنان كان الأول والسبّاق في اقتراح إصدار العملة الرقمية، مشيرا إلى أنها خطوة أولى لجعل اقتصاد لبنان اقتصادا رقمياً، والتركيز يجب أن يتمحور على القوانين التي تمكّن الشركات اللبنانية من أن تتحول رقمية.

مؤتمر البورصات العالمية

٢٧ شباط ٢٠١٨

مسقط، عمان

شارك وفد عن هيئة الأسواق المالية في مؤتمر البورصات العالمية الذي أقيم في سلطنة عمان في شباط ٢٠١٨ والذي ضمّ أكثر من ٢٥٠ من الخبراء والمختصين وصناع القرار الاقتصادي والمالي من ٥٠ دولة، وقد سلط المؤتمر الضوء على التوجهات الحديثة في أسواق المال واستراتيجيات تنويع مصادر دخل الشركات في ظل التطورات التقنية المتسارعة، وسياسات جذب الاستثمار لقطاع رأس المال من خلال تنويع أنشطتها لتشمل أنشطة البيانات والتحليل إضافة إلى الاهتمام بالبنية الأساسية التقنية لأسواق المال والتعاون الإقليمي وكيفية تعزيز الاستفادة منه.

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر، أعلنت هيئة الأسواق المالية اللبنانية عن استضافة بيروت لهذا المؤتمر بنسخته الرابعة عشرة في شباط ٢٠١٩.

توقيع مذكرات تفاهم

مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية اللبنانية ونظيرتها القبرصية

٢٨ آب ٢٠١٨

وقعت هيئة الأسواق المالية اللبنانية مذكرة تفاهم مع نظيرتها هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية في ٢٨ آب ٢٠١٨ بهدف وضع أطر مشتركة للتعاون التقني وتبادل المعلومات حمايةً للمستثمرين في كلا الدولتين. وتهدف المذكرة الموّقعة مع هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية الى رسم إطار للتعاون بين السلطات المعنية لتعزيز مبادئ الامتثال والتزام القوانين واحترام القواعد العملية، مما يساهم في تعزيز الشفافية في الأسواق وزيادة الرقابة على العمليات المتبادلة عبر الحدود والحد من الممارسات الاحتيالية واللاشرعية في كل من جمهورية قبرص والجمهورية اللبنانية.

لائحة بالاتفاقيات الموقعة منذ إطلاق عمل هيئة الأسواق المالية

الرقم	التاريخ	البلد	الهيئة
١	٢٠١٤/٠٥/٠٥	فرنسا	هيئة الأسواق المالية
٢	٢٠١٤/١١/٢٥	جمهورية مصر العربية	الهيئة العامة للرقابة المالية
٣	٢٠١٤/١٢/١٥	قطر	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
٤	٢٠١٥/٠١/٠٦	تونس	هيئة السوق الماليّة
٥	٢٠١٥/٠١/١٢	الإمارات العربية المتحدة	السلطة التنظيميّة للخدمات الماليّة
٦	٢٠١٦/٠٢/٢٩	الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
٧	٢٠١٦/٠٥/٢٠	ألمانيا	هيئة الرقابة الألمانية
٨	٢٠١٧/٠١/٢٤	روسيا الاتحادية	البنك المركزي للاتحاد الروسي
٩	٢٠١٧/٠٧/٠٣	سلطنة عُمان	الهيئة العامة لسوق المال
١٠	٢٠١٧/٠٦/١٣	الجمهورية اللبنانية	لجنة الرقابة على هيئات الضمان
١١	٢٠١٧/٠٩/١٩	الإمارات العربية المتحدة	سلطة دبي للخدمات المالية
١٢	٢٠١٨/٠٨/٢٨	جمهورية قبرص	هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية

رئيس هيئة الأسواق المالية مكرّماً

تكريم رئيس هيئة الأسواق المالية رياض سلامه من «جي بي مورغان»

٢ حزيران ٢٠١٨

أقام المصرف الأميركي «جي بي مورغان» حفل عشاء تكريمي على شرف رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، وذلك بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تسلمه مهامه كحاكم مصرف لبنان بحضور السفيرة الأميركية في لبنان اليزابيت ريتشارد ورئيس مصرف «جي بي مورغان» في أوروبا مارك غارفن وكبار المصرفيين اللبنانيين والأجانب.

شدد مدير عام «جي بي مورغان» المشرق العربي جوسان معلوف في كلمته على الدور الرئيسي والفعّال الذي قام به سلامه من خلال قرارات واجراءات عدة أدت إلى حماية علاقات المصارف اللبنانية بالمصارف المراسلة العالمية وخاصة المصرف الأميركي «جي بي مورغان»، كما جنبت لبنان والقطاع المصرفي المفاعيل السلبية للعقوبات الاميركية. تضمن الحفل عدة كلمات أكد الحضور من خلالها على إنجازات حاكم مصرف لبنان رئيس الهيئة ومساهمته في خلق الثقة في الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي وذلك من خلال الالتزام التام بالقانون الدولي والمعايير الدولية.

ليبان بوست تطلق طابعا بريديا تكريما لحاكم مصرف لبنان

٢٨ حزيران ٢٠١٨

أقامت «ليبان بوست" احتفالا أطلقت خلاله طابعاً بريدياً تكريماً لحاكم مصرف لبنان رياض سلامه برعاية الرئيس سعد الحريري وحضور عدد من السفراء وحشد من الفعاليات الاقتصادية والمصرفية. تخلل الحفل كلمات أشادت بالجهود التي يبذلها حاكم مصرف لبنان رئيس الهيئة رياض سلامه ومساهمته في صمود الليرة اللبنانية واستقرارها، وتحفيز الاقتصاد وتشجيع المستثمرين في لبنان.

رئيس هيئة الاسواق المالية... أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم للمرة الثالثة

١٢ أيلول ٢٠١٨

حاز حاكم مصرف لبنان رئيس هيئة الأسواق المالية رياض سلامه على تصنيف أفضل حاكم مصرفي في العالم وذلك بعد أن حاز على درجة A من بين ٨٥ حاكم مصرف مركزي في تقرير عام ٢٠١٨ لمجلة "غلوبال فاينانس" Global Finance، وذلك للمرة الثالثة بعدما كان قد حاز على هذا التصنيف سنة ٢٠١١ و٢٠١٧.

مالية «هيئة الأسواق»

بلغت نفقات الهيئة في العام ٢٠١٨ حوالي ١٢,٥ مليار ليرة لبنانية وتشكّل النفقات الجارية حوالي ٩١٪ من المجموع العام، حيث يخصص الجزء الأكبر من هذه النفقات لدفع أعباء الموظفين الّتي تتضمّن الأجور وملحقاتها.

وقد قامت شركة Deloitte & Touche بتدقيق الحسابات النهائية للعام ٢٠١٨ وفق المعايير الدولية للتدقيق والتي تتطلّب التقيّد بقواعد السلوك المهني. وقد استخلصت أنّ جميع البيانات المالية تظهر بشكل عادل الوضع المالي للهيئة.

لائحة نفقات موازنة الموجودات الثابتة المادية للعام ٢٠١٨ (ملايين الليرات)

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	موازنة عام ٢٠١٨ مجموع
المجموع الإجمالي	١,١٩٩	١,٠١٢	١,٣٥٥	٨٢٧	٧٧٥	١,٢٤٤	٨٤٢	١,٠٦٥	١,٣٤٣	٨٤٢	٧٩٣	١,٢٦٤	١٢,٥٦١
النفقات الجارية	١,٠٩٩	٩١٩	١,٢٥١	٧٣٩	٦٩٢	١,١٤٦	٧٥٥	٩٧٠	١,٢٤٥	٧٥٥	٧١٤	١,١٧٠	١١,٤٥٥
أعباء موظّفين	٨٨٥	٥٧٥	١,١٦٥	٦٢٠	٥٨٥	١,٠٧٣	٦٦٣	٦٥٣	١,١٧٣	٦٥٨	٦٤٣	١,٠٩١	٩,٧٨٤
أعباء أشغال عقارات	١٢٤	٢٦٧	٣٣	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٦٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٩١٠
أعباء مواد إستهلاكية	٢٠	٢٠	١٩	٢٠	١٩	١٨	١٩	١٨	١٩	١٨	١٨	١٩	٢٢٧
مؤتمرات وهيئات دوليّة	١٠	٣٥	١٠	١٠	٤٠	١٠	١٠	١٥	١٠	١٥	١٠	١٥	١٩٠
اتصالات	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٧	٨	٩٠
أعباء خدمات وتجهيزات إداريّة	٢٥	١٠	٥	٢٥	١٠	٥	٢٥	١٠	٥	٢٥	٥	٥	١٥٥
عقود استشاريّة	٢٨	٤	١٢	٢٨	٣	٤	٣	٤	٣	٣	٣	٤	٩٩
الإحتياطي العام النظامي	٣٣	٢٨	٣٨	٢٢	٢١	٣٤	٢٣	٢٩	٣٧	٢٣	٢١	٣٥	٣٤٤
النفقات الرأسمالية	٦٥	٦٤	٦٥	٦٤	٦٠	٦٢	٦٢	٦٤	٥٩	٦٢	٥٦	٥٧	٧٤٠
الإحتياطي العام النظامي	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢٤

الفصل الثالث

حركة الأسواق المالية في لبنان

الفصل الثالث
حركة الأسواق المالية في لبنان

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

جدول رقم (١)

	مالي	غير مالي
اسم الشركات المدرجة	البنك اللبناني للتجارة	سوليدير
	بنك عوده	شركة رسامني يونس
	بنك بيروت	شركة الترابة اللبنانية هولسيم
	بنك بيبلوس	شركة الاسمنت الابيض
	بنك بيمو	
	بنك لبنان و المهجر	
الإجمالي	٦	٤

يبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت ١٠، موجودة في الجدول رقم (١) أعلاه، إلى جانب عدة أدوات مالية يتم التداول بها. انخفضت القيمة السوقية لبورصة بيروت بنسبة ١٥,٥٩٪ في آخر سنة ٢٠١٨ لتصبح ٩,٦ مليار دولار أميركي مقابل ١١,٤ مليار دولار أميركي في آخر يوم تداول من العام ٢٠١٧.

خلال سنة ٢٠١٨، شطب من التداول سهمين؛ بنك عودة أسهم تفضيلية «G» بالإضافة إلى البنك اللبناني للتجارة أسهم تفضيلية «ب». وقد تم إدراج سهم واحد؛ البنك اللبناني للتجارة أسهم تفضيلية «هـ».

جدول رقم (٢)

تطور المعدل الشهري لمؤشر الأسهم المدرجة في بورصة بيروت من سنة ٢٠١٥-٢٠١٨

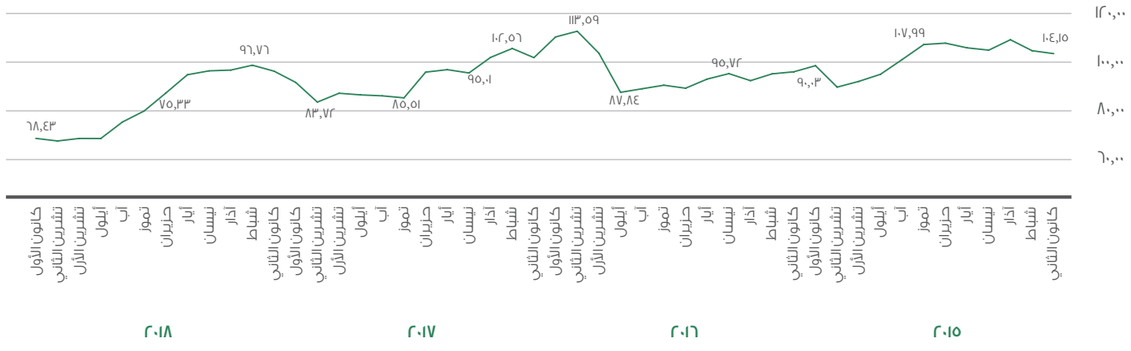

تطور المعدل الشهري لمؤشر المصارف المدرجة في بورصة بيروت من سنة ٢٠١٥-٢٠١٨

أظهر معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت خلال كانون الأول ٢٠١٨ تراجعاً بنسبة ٢٥,٦٥٪ إذ أقفل على معدل ٦٨,٤٣ نقطة مقابل ٩٢,٠٣ نقطة في كانون الأول ٢٠١٧.

أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت فسجل تراجعاً خلال كانون الأول ٢٠١٨ بنسبة ٢٣,٩٣٪، إذ أقفل على معدل ٦٤٣,٧٢ نقطة مقابل ٨٤٦,١٩ نقطة في كانون الأول ٢٠١٧.

جدول رقم (٣)

ملخّص تقرير السوق ▼	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
عدد العمليّات على السوق	٩,٧٤٥	١٠,٩٣٩	١٠,٧٥٩	٨,٧٩٠
كميّة الأسهم المتداولة	٧٤,٧٧٤,١٢٩	١١٩,٧٤٥,٢٢٨	٨٥,٩١٩,٠٩٣	٨٩,٨٧٩,٧٠١
قيمة الأسهم المتداولة ($)	٦٢٩,٩٧٣,١٠٤	٩٦٣,٨١٤,١٩١	٧٤١,٧٥٣,٠١٤	٦٣٢,٨٤٢,٣٧٢
متوسّط القيمة لكل يوم عمل ($)	٢,٥٩٢,٤٨٢	٣,٩٨٢,٧٠٣	٣,١١٦,٦٠٩	٢,٦٨١,٥٣٥
حجم متوسّط لكل يوم عمل	٣٠٧,٧١٢	٤٩٤,٨١٥	٣٦١,٠٠٥	٣٨٠,٨٤٦
القيمة/الكميّة	٨,٤٣	٨,٠٠	٨,٦٣	٧,٠٤
عدد أيام التداول	٢٤٣	٢٤٢	٢٣٨	٢٣٦
سيولة السوق ▼	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**
نسبة الدوران في التداول (Turnover Ratio)= قيمة التداول السنوية / معدل القيمة السوقية السنوية	٥,٥٤٪	٨,٥٧٪	٦,٣٥٪	٥,٩٨٪
نسبة الأسهم الحرّة	٩٢,٧٤٪	١٠٠,٠٧٪	٩٩,٣٧٪	٩٩,٢٨٪
حجم السوق ▼	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**
إجمالي عدد الأوراق الماليّة المدرجة	٣٠	٣٠	٢٩	٢٨
إجمالي عدد الشركات المدرجة	١٠	١٠	١٠	١٠
متوسّط القيمة السوقيّة في السنة الحاليّة (مليون دولار أميركي)	١١,٣٦٥	١١,٢٤٨	١١,٦٧٢	١٠,٥٨٨

يقدم الجدول رقم (٣) ملخص حول الحركة على بورصة بيروت، حيث يشير الى ارتفاع كمية الأسهم المتداولة في العام ٢٠١٨ بنسبة ٤,٦١٪ لتسجل ٨٩,٨٧٩,٧٠١ سهماً مقابل ٨٥,٩١٩,٠٩٣ سهماً في أخر سنة ٢٠١٧؛ أما قيمة الأسهم المتداولة فقد انخفضت بنسبة ١٤,٦٨٪ في أخر كانون الأول ٢٠١٨ حيث بلغت قيمتها ٦٣٣ مليون دولار أميركي مقابل ٧٤٢ مليون دولار أميركي تاريخ إقفال التداول عام ٢٠١٧. اما عدد العمليات على السوق في سنة ٢٠١٨ فكان ٨,٧٩٠ عملية مقابل ١٠,٧٥٩ في نهاية عام ٢٠١٧، أي بانخفاض يقارب ال ١٨,٣٠٪.

الأدوات المالية

فيما خصّ الأدوات المالية فقد سجل العام ٢٠١٨ عشرون موافقة لتسويق أدوات مالية مركبة جديدة ليصبح العدد الإجمالي للأدوات المالية المركبة المرخصة من قبل الهيئة منذ نشأتها ٤٤، وقد بلغ عدد المكتتبين ٧,٧١٦ مكتتب مع قيمة إكتتاب إجمالية بلغت في نهاية العام ١,٤٨٢,٦١٢,٥٢٨ دولار أميركي.

أما بالنسبة للأدوات المالية غير المركبة فقد بلغت قيمة الإكتتاب الإجمالية ٣,٠٥١,٩٢٠,٦٩٠ دولار أميركي مع ٩,٨٧٠ مكتتباً.

الأدوات المالية المركبة وغير المركبة

	عدد المكتتبين	قيمة الإكتتاب الاجمالية
ادوات مالية مركبة	٧,٧١٦	١,٤٨٢,٦١٢,٥٢٨$
ادوات مالية غير مركبة	٩,٨٧٠	٣,٠٥١,٩٢٠,٦٩٠$
المجموع	**١٧,٥٨٦**	**٤,٥٣٤,٥٣٣,٢١٨$**

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

جدول رقم (٤)

هيئات الإستثمار الجماعي المحلية ٢٠١٨	
إجمالي عدد عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية	٢٠
إجمالي عدد المكتتبين	٤,٥٥١
مجموع الإكتتاب ($)	$٥٣١,٦٥٦,٥٢٦.٨٥
رأسمال مفتوح	٢٠
العملة	
USD	١٣
LBP	٦
EUR	١
نوع الاستثمار*	
أوراق مالية	٨
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٦
سوق المال	٣
الأسهم والسندات	٢
تخصيص مختلط	١
قطاع الاستثمار	
الشرق الاوسط	١٣
دولي	٣
لبنان	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١
نوع المؤسسة	
مصارف	١١
مؤسسات مالية/شركات وساطة مالية	٩

يشير الجدول رقم (٤) إلى عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية، أي ٢٠ هيئة، والتي يبلغ مجموع اكتتابات المشتركين فيها حوالي ٥٣١ مليون دولار أميركي. ٩٠,٣١٪ من قيمة الهيئات المحلية ترتكز على استثمارات في منطقة الشرق الأوسط، يليها ٥,٥٨٪ في لبنان.

ترتكز حوالي ٧٨,٣١٪ من قيمة الإكتتاب في هيئات الاستثمار الجماعي المحلية في الأوراق المالية وحوالي ١٠,٦٦٪ في سوق المال (Money Markets). تراجعت قيمة الاكتتاب الاجمالية بحوالي ٣٢,٧٨٪ لتصل الى حوالي ٥٣١,٦٦ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٧٩٠,٩٨ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٧.

قطاع الاستثمار

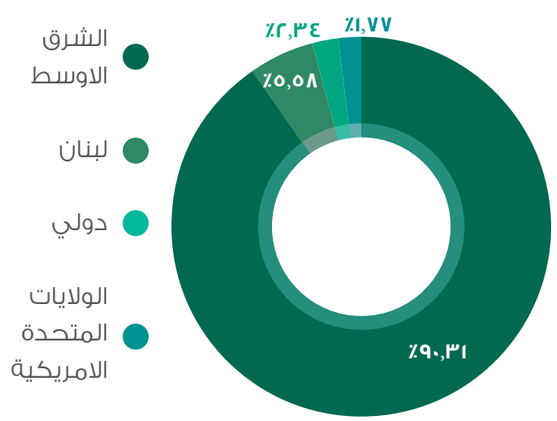

نوع الاستثمار

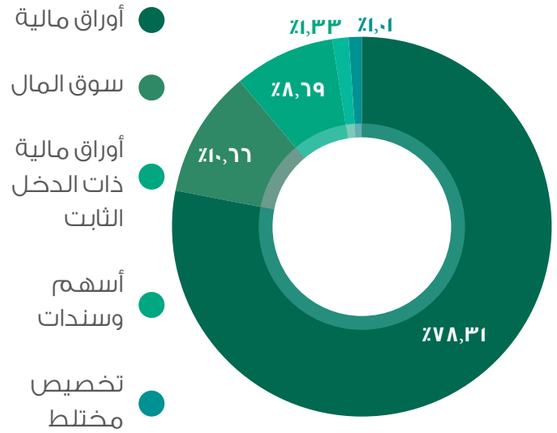

*يستند تصنيف نوع الاستثمار إلى منهجيات شفافة قائمة على قواعد وضعتها شركة Morningstar Inc
Morningstar www.morningstar.com. هي شركة خدمات مالية عالمية تقدم مجموعة من خدمات البحوث الاستثمارية وإدارة الاستثمار.

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

	٢٠١٧	٢٠١٨
مصارف	١١	١١
مؤسسات مالية/شركات وساطة مالية	١٢	٩
المجموع الإجمالي	**٢٣**	**٢٠**

نسبة التغير السنوية بين ٢٠١٧-٢٠١٨

عدد المكتتبين	قيمة الإكتتاب
انخفاض العدد بـ ٨٧١ مكتتب	انخفاض قيمة الإكتتاب بـ $٢٥٩,٣٢ مليون دولار
٪١٦,٠٦–	٪٣٢,٧٨–

موجز عن نوع الإستثمار لدى هيئات الإستثمار الجماعي المحلية

٢٠١٨

النوع	العدد	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية	٨	٤,٢١٦	٪٩٢.٦٤	٤١٦.٣٢	٪٧٨.٣١
سوق المال	٣	٢٦	٪٠.٥٧	٥٦.٧٠	٪١٠.٦٦
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٦	٢٧٩	٪٦.١٣	٤٦.١٩	٪٨.٦٩
الأسهم والسندات	٢	١٥	٪٠.٣٣	٧.٠٨	٪١.٣٣
تخصيص مختلط	١	١٥	٪٠.٣٣	٥.٣٨	٪١.٠١
المجموع الإجمالي	**٢٠**	**٤,٥٥١**	**٪١٠٠**	**$٥٣١.٦٦**	**٪١٠٠**

٢٠١٧

النوع	العدد	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية	١١	٥,٠٨٠	٪٩٣.٦٩	٥٩٢.٣٣	٪٧٤.٨٩
سوق المال	٣	٣٢	٪٠.٥٩	١٣٥.٨٣	٪١٧.١٧
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٦	٢٧٦	٪٥.٠٩	٥٠.٨٥	٪٦.٤٣
الأسهم والسندات	٢	٢٠	٪٠.٣٧	٧.٤٨	٪٠.٩٥
تخصيص مختلط	١	١٤	٪٠.٢٦	٤.٤٨	٪٠.٥٧
المجموع الإجمالي	**٢٣**	**٥,٤٢٢**	**٪١٠٠**	**$٧٩٠.٩٨**	**٪١٠٠**

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

جدول رقم (٥)

هيئات الإستثمار الجماعي الأجنبية	
إجمالي عدد هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية	٦٣١
إجمالي عدد المكتتبين	٣,٥٣١
مجموع الإكتتاب ($)	$٧٨٨,٤٤٣,٣٧٠,٢٨
رأسمال مفتوح	٦٠٣
رأسمال محدد	١٧
صندوق التحوط	١١
العملة	
USD	٤٣٢
EUR	١٦٠
GBP	١٨
CHF	١٤
JPY	٥
LBP	١
SAR	١
نوع الاستثمار *	
أسهم	٣٣٣
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١٠٦
صناديق الاستثمار	٦٨
تخصيص مختلط	٤١
الأوراق البديلة	٢٤
صناديق التحوط	١٩
الأسهم الخاصة	١٧
سندات	٩
أوراق مالية	٨
متنوع	٢
معادن	٢
سوق السلع	١
سوق المال	١
قطاع الاستثمار	
دولي	٣٢٨
أوروبا	١٢٠
آسيا	٦٨
أمريكا الشمالية	٦٣
الشرق الاوسط	١٣
المملكة المتحدة	١٠
الأسواق الناشئة	٩
روسيا	٨
أمريكا اللاتينية	٧
دول منظمة التعاون الإقتصادي	٣
لبنان	١
أفريقيا	١

*يستند تصنيف نوع الاستثمار إلى منهجيات شفافة قائمة على قواعد وضعتها شركة Morningstar Inc
Morningstar www.morningstar.com. هي شركة خدمات مالية عالمية تقدم مجموعة من خدمات البحوث الاستثمارية وإدارة الاستثمار.

نوع المؤسسة	
مصرف	٥٠٣
مؤسسات مالية/شركات وساطة مالية	١٢٨

يبين الجدول رقم (٥) أن عدد اجمالي هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية بلغ ٦٣١ هيئة أي بارتفاع حوالي ٢٥,٢٠٪ من العام ٢٠١٧، وبتراجع يقارب ١٢,٣٩٪ في قيمة الإكتتاب الاجمالية لتصل الى حوالي ٧٨٨,٤٤ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٨٩٩,٩٦ مليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٧.

ترتكز حوالي ٥٨,٥٨٪ من قيمة الإكتتاب في هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية في الأوراق المالية وحوالي ١١,٣٦٪ في أوراق مالية ذات الدخل الثابت. كما يبين الجدول أن النسبة الأكبر من قيمة الإكتتاب في هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية ارتكزت في منطقة الشرق الأوسط (٥٩,٢٣٪) يليها في النطاق الجغرافي الدولي (٢٧,٥٨٪).

قطاع الاستثمار

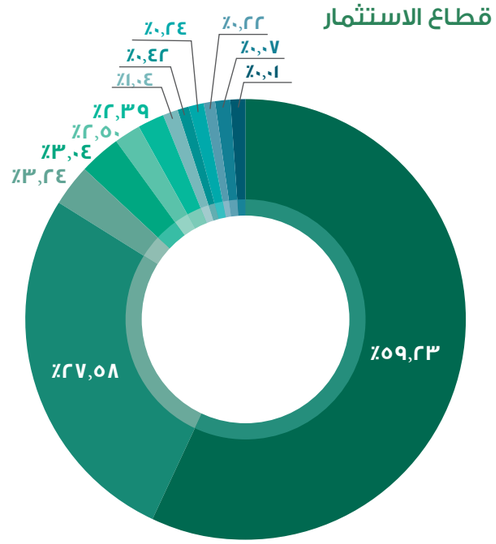

- الشرق الاوسط
- دولي
- أوروبا
- لبنان
- أمريكا الشمالية
- آسيا
- المملكة المتحدة
- الأسواق الناشئة
- روسيا
- أفريقيا
- أمريكا اللاتينية
- دول منظمة التعاون الاقتصادي

نوع الاستثمار

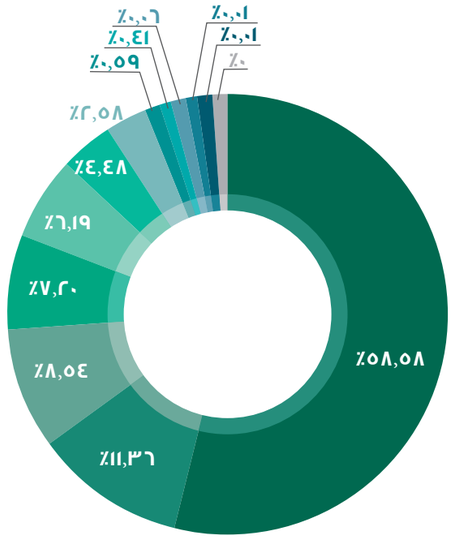

- أوراق مالية
- أوراق مالية ذات الدخل الثابت
- تخصيص مختلط
- أسهم
- صناديق التحوط
- الأسهم الخاصة
- صناديق الاستثمار
- الأوراق البديلة
- معادن
- متنوع
- سوق المال
- سندات
- سوق السلع

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

	٢٠١٧	٢٠١٨	نسبة التغير بين ٢٠١٧ - ٢٠١٨
مصارف	٤٠٠	٥٠٣	٪٢٥.٧٥
مؤسسات مالية/شركات وساطة مالية	١٠٤	١٢٨	٪٢٣
المجموع الإجمالي	**٥٠٤**	**٦٣١**	**٪٢٥.٢٠**

نسبة التغيير السنوية بين ٢٠١٧-٢٠١٨

العدد	عدد المكتتبين	قيمة الإكتتاب
ارتفاع العدد بـ ١٢٧ هيئة	انخفاض العدد بـ ٢٢٦ مكتتب	انخفاض قيمة الإكتتاب بـ $١١١,٥٢ مليون دولار
٢٥,٢٠٪	–٦,٠٢٪	–١٢,٣٩٪

موجز عن نوع الإستثمار لدى هيئات الإستثمار الجماعي الأجنبية

٢٠١٨

النوع	العدد	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية	٨	١,١٢٠	٪٣١.٧٢	٤٦١.٨٦	٪٥٨.٥٨
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١٠٦	٣٨٢	٪١٠.٨٢	٨٩.٥٤	٪١١.٣٦
تخصيص مختلط	٤١	٢٨٩	٪٨.١٨	٦٧.٣١	٪٨.٥٤
أسهم	٣٣٣	٩٨٣	٪٢٧.٨٤	٥٦.٧٤	٪٧.٢٠
صناديق التحوط	١٩	٤٠٤	٪١١.٤٤	٤٨.٨٣	٪٦.١٩
أسهم الخاصة	١٧	١٢١	٪٣.٤٣	٣٥.٣٣	٪٤.٤٨
صناديق الاستثمار	٦٨	١٥٤	٪٤.٣٦	٢٠.٣٣	٪٢.٥٨
الأوراق البديلة	٢٤	٢٧	٪٠.٧٦	٤.٦٨	٪٠.٥٩
متنوع	٢	٣٨	٪١.٠٨	٣.٢٥	٪٠.٤١
معادن	٢	٢	٪٠.٠٦	٠.٤٤	٪٠.٠٦
سوق المال	١	١	٪٠.٠٣	٠.١٠	٪٠.٠١
سندات	٩	٩	٪٠.٢٥	٠.٠٥	٪٠.٠١
سوق السلع	١	١	٪٠.٠٣	٠.٠٠	٪٠.٠٠
المجموع الإجمالي	**٦٣١**	**٣,٥٣١**	**٪١٠٠**	**$٧٨٨.٤٤**	**٪١٠٠**

٢٠١٧

النوع	العدد	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية	٢٧	١,٣٦٦	٪٣٦.٣٦	٥٨٤.٠٦	٪٦٤.٩٠
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١١٣	٤٩٤	٪١٣.١٥	١٠٠.٠٥	٪١١.١٢
صناديق التحوط	٦	٤٨٩	٪١٣.٠٢	٨٢.٥٥	٪٩.١٧
تخصيص مختلط	٣٤	٣١٥	٪٨.٣٨	٦٩.١٥	٪٧.٦٨
أسهم	٢٩٣	٩٩٩	٪٢٦.٥٩	٤٥.٥٦	٪٥.٠٦
الأوراق البديلة	١٦	٢٨	٪٠.٧٥	١٣.٧٧	٪١.٥٣
متنوع	٤	٤٠	٪١.٠٦	٣.٢٢	٪٠.٣٦
الأوراق المالية المتخصصة	٣	١٢	٪٠.٣٢	٠.٦٣	٪٠.٠٧
معادن	٢	٢	٪٠.٠٥	٠.٤٦	٪٠.٠٥
مؤشر	٢	٧	٪٠.١٩	٠.٢٨	٪٠.٠٣
سوق المال	١	١	٪٠.٠٣	٠.٠٩	٪٠.٠١
دين	١	٢	٪٠.٠٥	٠.٠٧	٪٠.٠١
سوق السلع	١	١	٪٠.٠٣	٠.٠٤	٪٠.٠٠
صندوق صناديق التحوط	١	١	٪٠.٠٣	٠.٠٢	٪٠.٠٠
المجموع الإجمالي	**٥٠٤**	**٣,٧٥٧**	**٪١٠٠**	**$٨٩٩.٩٦**	**٪١٠٠**

الفصل الرابع

التطلعات للعام ٢٠١٩

الفصل الرابع
تطلعات الهيئة للعام ٢٠١٩

تتابع هيئة الأسواق المالية تحت الإدارة الحكيمة لرئيسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامه نشاطها والذي يسجل عاماً بعد عام تطوراً بارزاً في الأداء ويبرهن عن احترافية في العمل وجهد متواصل لتنظيم الأسواق المالية اللبنانية وحماية المستثمرين فيها.

وفي سياق مواكبة إطلاق منصة التداول الالكترونية، سوف تقوم الهيئة في العام ٢٠١٩ بفض العروض واختيار الجهة الفائزة بناءً على المعايير المحددة مسبقا ضمن دفتر الشروط الذي يمنح رخصة إنشاء منصة إلكترونية للتداول لفترة عشر سنوات. إن المنصة الإلكترونية ستتيح للأسواق اللبنانية إمكانية الإدراج والتداول والاستثمار في كل أنواع الأدوات المالية والعملات والمعادن الثمينة. كما أنها ستأخذ أبعادا إقليمية ودولية، بالتعاون مع البورصات الأخرى في العالم، واستقطاب الاستثمارات من الانتشار اللبناني في بلاد الاغتراب.

ومن جهة أخرى، سوف تستكمل الهيئة التنسيق مع أخصائيين من البنك الدولي لإطلاق «خطة تطوير الأسواق المالية» بعد تحديثها لتتناسب مع متطلبات الهيئة التي تعتمد في مقاربتها على اشراك القطاع الخاص ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم لتكون حجر أساس في مخطط تحفيز وتطوير الأسواق المالية اللبنانية.

كما سوف تستكمل الهيئة العمل على تسجيل كافة العاملين في القطاع المالي لديها وذلك تطبيقاً لنظام الترخيص والتسجيل الصادر عنها بالإضافة الى استكمال ملفات كافة المؤسسات المرخصة والتي تتداول بالأعمال الخاصة بالأوراق المالية من مصارف ومؤسسات مالية وشركات وساطة مالية.

أما على صعيد العلاقات العربية والدولية، واستناداً لرؤيتها الاستراتيجية ستتابع الهيئة عملها التنسيقي وتعاونها المستمر مع المنظمات المختصة بالأسواق المالية وذلك في سبيل تحقيق أهدافها التنظيمية والرقابية وحماية المستثمر اللبناني. وفي هذا الإطار، سوف تعمل الهيئة على توسيع أطر تعاونها مع المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية IOSCO كما توسيع مروحة اتصالاتها مع نظيراتها في عدد من الدول وذلك عبر إبرام اتفاقيات تعاون مشتركة، مما يساهم في تطوير القدرات التقنية لدى فريق عمل الهيئة وينعكس ايجاباً على رقابة الأسواق المالية والناشطين فيها.

وفي موازاة ذلك، سوف تواصل هيئة الأسواق المالية تنفيذ هدفها في توعية وحماية المستثمر وذلك لخلق الثقة بين الناشطين في الأسواق المالية وتعزيز ثقافة تداول الأسهم في السوق المحلية، ولتحقيق ذلك سوف تعمل الهيئة على تطوير وتفعيل دور مؤتمر «الأسبوع العالمي للمستثمر» للعام الثاني على التوالي للإضاءة على كافة المشاريع التي تعنى بحماية المستثمر وتشجيع الادخار في الأسواق المالية في لبنان.

أما الحدث الأبرز في العام ٢٠١٩، فهو استضافة لبنان ممثلاً بهيئة الأسواق المالية الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر البورصات العالمي، إذ سيمثل حدثاً مالياً ضخماً وسيشكّل منصّة دولية تجمع خبراء دوليين وممثّلين عن كبرى البورصات العالمية وهيئات الأسواق المالية وغرف المقاصّة ومتخصّصين في مجال التكنولوجيا الرقمية لمناقشة أحدث التقنيات والاتجاهات العالمية في الأسواق المالية، مساهماً بدوره في ارتقاء الأسواق المالية اللبنانية والهيئة الى المستوى الدولي الذي تطمح اليه.

وفي ظل التحديات الجمة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني سوف تواصل الهيئة استخدام طاقاتها ومواردها كافة لتأمين بيئة مؤاتية للاستثمار بالأوراق المالية اللبنانية وزيادة ثقة المستثمر اللبناني والأجنبي في القطاع المالي مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الفصل الخامس

هيئة الأسواق المالية، ما هي؟

الفصل الخامس
هيئة الأسواق المالية، ما هي؟

الهيكليّة التنظيميّة

تتألّف هيئة الأسواق المالية من ثلاث وحدات رئيسيّة هي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، ولجنة العقوبات؛ إضافةً إلى المديريات التالية: مديرية الشؤون القانونية، مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية والمحاسبة، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، ومديرية الأمن والمراقبة والخدمات العامة.

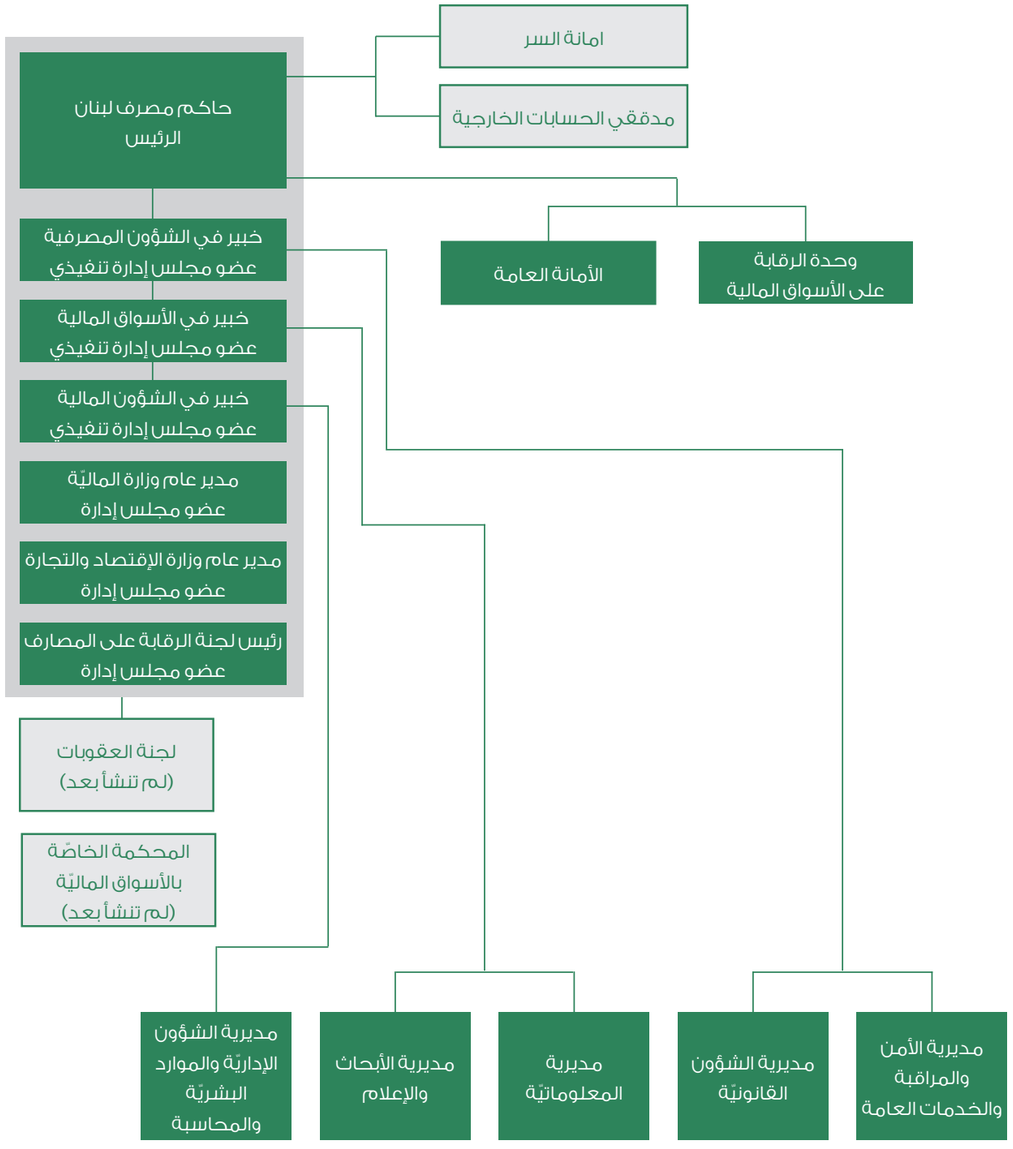

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس الى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشؤون المصرفيّة والماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطّلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضًا، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والّتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات الماليّة.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسنيد على اختلاف أنواعها، والمصادقة [أو إلغاء مصادقة سابقة] على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطوّرها.

الأمانة العامة

يرتبط دور الأمانة العامة بتسيير التواصل والعمل بين وحدات ومديريات هيئة الأسواق المالية وبمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. وهي ايضاً تعمل على الاقتراح للمجلس فتح التحقيقات وإجراء الاستقصائيات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون. وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة الى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

تراقب وحدة الرّقابة على الأسواق المالية مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعة، ومن توفّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوّضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصائيات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقا للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتّها، أو تلك التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضا أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

لجنة العقوبات

من المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنّى للهيئة اتّخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحقّ كلّ من يخالف الأنظمة والقوانين الّتي تحكم عمل الأسواق الماليّة. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتّخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الّذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.

المؤسّسات والأعمال الخاصّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة هيئة الأسواق المالية وسلطتها، وتشمل جميع العمليّات المتعلّقة بالأدوات الماليّة المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات الماليّة المدرجة أو المتداولة في البورصة والأدوات الماليّة والحقوق الماليّة المرخّصة من هيئة الأسواق الماليّة. كذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلّقة بالأدوات الماليّة، والمؤسّسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق الماليّة ورقابتها كما هو مبيّن في الجدول التالي:

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسّسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتّخذ هذه المؤسّسات شكل شركات مغفلة لبنانيّة
- الشركات الماليّة والمؤسّسات والهيئات المرخّص لها ومنها:
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات الماليّة
  - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليّات ا لتسنيد
  - هيئات الاستثمار والتسنيد الإسلامية
  - مؤسّسات الاستشارات والخدمات المتعلّقة بالأدوات الماليّة
  - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات الماليّة والأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامّة أو خاصّة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق الماليّة (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات الماليّة المشتقّة (Derivatives) أو المركّبة (Structured)
  - الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة Investment and Securities Brokerage services
  - إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management and Book keeping
  - حفظ الصكوك المتعلّقة بالأدوات الماليّة Securities Custody
  - ضامن الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriter
  - ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriting Process

شارع روما، منطقة الوردية، الحمرا
www.cma.gov.lb | +٩٦١ ١ ٧٣ ٥٥ ٠٠